

الأحكام والشروط

“خاص” من بنك أبوظبي التجاري

بنك أبوظبي التجاري

ADCB



| خاص

الأحكام والشروط العامة لتشغيل الحسابات الحسابات الجارية/حسابات التوفير/الودائع لأجل/ودائع تحت الطلب/بطاقة الخصم المباشر/الخدمات المصرفية الهاتفية

القسم (أ) تشغيل الحسابات

١- تعاريف

- ١-١ «البنك» يعني هذا التعبير، بنك أبوظبي التجاري أو أي من فروعها.
- ٢-١ «حساب العميل» يعني هذا التعبير، أي حساب مفتوح لدى البنك بواسطة أي شخص بصفة منفردة أو بصفة مشتركة أو بواسطة أي شركة ملكية منفردة أو شراكة أو شركة مساهمة خاصة أو شركة مساهمة عامة أو شركة محدودة المسؤولية أو مؤسسة حكومية أو شبه حكومية أو نادي أو جمعية أو إتحاد أو مدرسة أو وقف أو شركة ائتلاف... إلخ.
- ٣-١ «رقم الحساب» هو عبارة عن رقم مسلسل فريد يتم تحديده إلى كل حساب يتم فتحه لدى البنك.
- ١-٣-١ يكون رقم الحساب سري بين العميل والبنك. وبدرك العميل أنه إذا قام بالإفصاح عن رقم الحساب إلى أي طرف ثالث، فإنما يقوم بذلك على مسؤوليته ومخاطرته الخاصة بصفة حصرية.
- ٤-١ «صاحب الحساب» يعني هذا التعبير، أي من الأطراف المذكورين بالتفصيل في الفقرة (٢-١) أعلاه، يحتفظ بحساب لدى البنك.
- ٥-١ «الأوراق التجارية» هي عبارة عن مستندات خطية محررة بصيغ محددة بالقانون تمثل حق، موضوعها هو مبلغ معين من المال مستحق الدفع عند تقديم المستند أو بعد فترة زمنية محددة. وهي مستندات قابلة للتداول تجارياً ومقبولة تجارياً على أنها سندات دفع عوضاً عن النقد.
- ١-٥-١ تتضمن الأوراق التجارية الكمبيالات والسندات الإذنية والسندات لحاملها والشيكات والأوراق الأخرى المحررة لأغراض تجارية تكون مقبولة بصفة عامة كمستندات دفع في المعاملات.
- ٦-١ «بنود التحصيل» هي عبارة عن شيكات تشمل على الشيكات المؤجلة الدفع والأوراق التجارية الأخرى المستلمة من العملاء بالإضافة في حساباتهم فقط بعد تحصيلها بصفة نهائية.
- ٧-١ «بنود الشراء» هي عبارة عن شيكات وأوراق تجارية أخرى بخلاف الشيكات المؤجلة الدفع المستلمة من العملاء لإضافتها في حساباتهم فوراً.
- ٨-١ «البنود المحسومة» هي عبارة عن شيكات مؤجلة الدفع مستلمة من العملاء بالإضافة فوراً في حساباتهم بالرغم من أنها مؤرخة بتواريخ لاحقة لتواريخ تلك الإضافة في الحساب.
- ٩-١ «الرصيد المتاح» يعني هذا التعبير، الرصيد الجاري ناقصاً أي شيكات مودعة أو أي أوامر أخرى قابلة للدفع مسحوبة على بنك آخر ولم يتم تحصيلها بعد.

٢- الإيداعات

- ١-٢ يقوم البنك بإضافة إلى حساب العميل مبالغ نقدية/ بشيكات/ أوراق تجارية أخرى يجوز إيداعها لذلك الغرض بواسطة صاحب الحساب.

- ٢-١-٢ يجوز للبنك، حسب تقديره، إضافة في حساب العميل أي مبلغ آخر يتم إيداعه بواسطة أي طرف ثالث.
- ٢-٢ الشيكات/ الأوراق التجارية الأخرى المودعة للتحويل.
- ١-٢-٢ يقدم البنك، بالنيابة عن العملاء وبناءً على تعليماتهم، خدمات تحصيل الشيكات والأوراق التجارية الأخرى مقابل فرض رسوم يتم تحديدها في قائمة تعرفه رسوم البنك (المتوفرة في فروع البنك عند طلب العملاء للإطلاع عليها). وتخضع مناولة هذه الأوراق التجارية إلى الأنظمة واللوائح المنصوص عليها في القانون الإتحادي رقم (١٨) لسنة ١٩٩٣ بشأن المعاملات التجارية.
- ٢-٢-٢ يتم إضافة قيمة الشيكات المودعة بواسطة العميل، بخلاف الشيكات المؤجلة الدفع والشيكات المسحوبة على مراكز لا يكون للبنك وجود فيها، مؤقتاً في حساب العميل، حتى تحصيل عوائد الشيكات.
- ١-٢-٢-٢ تكون عوائد الشيكات/ الأوراق التجارية المذكورة متاحة للسحب بواسطة العميل فقط عند تحصيلها واستلام البنك لتلك العوائد.
- ٣-٢-٢ في حالة عدم دفع قيمة أي من الشيكات/ الأوراق التجارية المذكورة لأي سبب كان، يحق للبنك خصم قيمة تلك الشيكات/ الأوراق التجارية من حساب العميل مع الفائدة اعتباراً من تاريخ إضافة تلك القيمة في حساب العميل وحتى تاريخ إسترداد البنك لتلك المبالغ بالإضافة إلى رسوم المناولة.
- ١-٣-٢-٢ يكون البنك مبرراً من أي التزام ينشأ بسبب التأخير في إصدار «التفليسة» أو عدم إصدارها.
- ٤-٢-٢ يجوز للبنك رفض قبول أي شيك للتحويل مسحوب لصالح أطراف ثالثة أو في حالة عدم تطابق إسم المدفوع إليه مع إسم صاحب الحساب طبقاً لسجلات البنك أو لأي سبب آخر.
- ٥-٢-٢ لا يقبل البنك للإضافة في الحساب أي شيك أو شيك مصرفي/ ورقة تجارية صادرة لصالح أي طرف ثالث «مشطوب» أو مسجل عليه عبارة «يدفع في حساب المستفيد فقط» (أو أي كلمات تحمل نفس المعنى). ويكون أي إلغاء «للشطب» أو العبارة المذكورة أعلاه باطلاً ولاغياً.
- ٣-٢ الفائدة على الحسابات الجارية
- ١-٣-٢ الأرصدة الدائنة في الحسابات الجارية لا تحمل فوائد بصفة عامة طبقاً لأنظمة ولوائح مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- ٢-٣-٢ حيثما ينطبق، يتم إضافة فائدة على الأرصدة الدائنة في حساب العميل على أساس مبلغ الرصيد الدائن المتاح.

٣ - السحوبات

- ١-٣ يجوز تنفيذ السحوبات فقط من المبالغ المحصلة ويمكن أن تكون السحوبات: نقداً، بعملة درهم الإمارات. بيد أنه إذا كان حساب العميل لدى البنك بأي عملة أخرى بخلاف درهم الإمارات، تنطبق أحكام الفقرة (٢-٤).
- ٢-١-٣ بموجب أوامر خطية بالدفع أو التحويل.
- ٣-١-٣ بموجب شيكات خطية محررة على نماذج أوراق صادرة بواسطة البنك في حالة الحسابات الجارية.
- ٤-١-٣ بموجب طلبات شخصية باستخدام نماذج السحب من حسابات التوفير/الحسابات تحت الطلب الصادرة بواسطة البنك في حالة حسابات التوفير/الحسابات تحت الطلب.

٢-٣ عند تقديم أي شيك/نموذج سحب للدفع في فرع بخلاف الفرع المحتفظ بالحساب فيه، يكون للبنك حق تقدير دفع أو عدم دفع ذلك الشيك أو النموذج في الفرع الذي تم تقديمه إليه.

٣-٣ في حالة موافقة البنك، سواء بناءً على طلب محدد من صاحب الحساب أو حسب اختيار البنك، على دفع أي شيك/شيكات صادرة بواسطة صاحب الحساب مسحوبة على الحساب، بالرغم من كون الرصيد الدائن المتاح في الحساب غير كاف لتغطية قيمة الشيك/الشيكات المشار إليها. لا يفسر تصرف البنك بهذه الطريقة على أنه منح لتسهيلات ائتمانية إلى صاحب الحساب، ويجب على صاحب الحساب إضافة في الحساب فوراً مبالغ لتغطية العجز. ويكون ذلك التصرف من جانب البنك حسب تقديره، ولا يعتبر تصرفاً متافاً في الحالات المماثلة التي قد تحدث بتاريخ لاحق.

٤ - الحسابات بعملة أجنبية

١-٤ يوافق صاحب الحساب على وجود مخاطر مرتبطة بالحسابات بعملة أجنبية. وبناءً عليه، يكون من المتفق عليه أن يكون العميل مسؤولاً وحده وبصفة حصرية عن كافة تلك المخاطر وأي تكاليف ومصاريف مهما كانت (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تلك الناشئة عن أي قيود قانونية أو تنظيمية محلية أو دولية وأي تقلبات محتملة في سعر الصرف) قد تنشأ بخصوص أي من تلك الحسابات.

٢-٤ تخضع السحوبات بعملة تلك الحسابات إلى توافرية العملة ذات الصلة في فرع البنك الذي يتم طلب إجراء السحب فيه.
١-٢-٤ تكون هناك رسوم مفروضة على الإيداعات في/السحوبات من الحسابات بعملة أجنبية.

٣-٤ يتم التحويل من عملة إلى أخرى بسعر الصرف المطبق من قبل البنك بتاريخ المعاملة.

٥ - الشيكات

١-٥ يجب على صاحب الحساب التأكد من حفظ أوراق الشيكات المصدرة إليه بواسطة البنك في مكان آمن. كما يجب على صاحب الحساب إبلاغ البنك فوراً بصورة خطية عن أي فقدان أو سرقة لتلك الشيكات ثم تقديم بلاغ إلى الشرطة طبقاً للقوانين المحلية وإصدار تعليمات خطية إلى البنك بإيقاف صرف تلك الشيكات بموجب النماذج القياسية المحددة لهذا الغرض.

١-٥-١ يكون من شأن إخفاق صاحب الحساب في توجيه ذلك الإشعار، إبراء البنك من أي مسؤولية تجاه العميل عن أي خسارة قد تنشأ عن إساءة استخدام أوراق الشيكات المفقودة أو المسروقة.

٢-٥ يجب أن تكون الشيكات المسحوبة على الحساب محررة إما باللغة العربية أو اللغة الإنجليزية.
١-٢-٥ لا يكون البنك ملزماً بدفع قيمة أي شيكات محررة بأي لغة أخرى.

٣-٥ يجوز أيضاً إيقاف دفع أي شيك صادر بواسطة صاحب الحساب بموجب/طبقاً لأمر صادر عن محكمة مختصة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

١-٣-٥ يجب على صاحب الحساب حماية البنك من أي أضرار أو مطالبات أو خسائر يتكبدها أو يتحملها صاحب الحساب نتيجة لأي أمر بإيقاف دفع تلك الشيكات وإبراء البنك من أي مسؤولية عن ذلك تجاهه.
٢-٣-٥ يفرض البنك رسوماً على كافة أوامر إيقاف دفع الشيكات.

٤-٥ يجب على صاحب الحساب التأكد من وجود مبالغ كافية في الحساب للوفاء بقيمة الشيكات المصدرة على الحساب. وفي حالة عدم وجود مبالغ كافية وإذا لم يتم عمل ترتيبات مسبقة مع البنك، لا يتم صرف تلك الشيكات.

١-٤-٥ يفرض البنك رسوماً على الشيكات المرتجعة عن كل شيك يتم إعادته إلى البنك بسبب عدم وجود رصيد كافٍ في الحساب.

٦ - تسهيلات السحب على المكشوف

١-٦ يدرك العميل أن البنك، بالموافقة على فتح الحساب بإسم العميل، لا يوافق بأي طريقة من الطرق على إلزام نفسه بمنح تسهيلات ائتمانية من أي طبيعة كانت إلى العميل، حيث يخضع منح أي من تلك التسهيلات الائتمانية إلى تقدير البنك وحده وبصفة حصرية.

٢-٦ في حالة موافقة البنك على منح صاحب الحساب تسهيلات سحب على المكشوف، تكون تلك التسهيلات بذلك القدر ولتلك المدة التي قد يقرها البنك، حسب تقديره المطلق، طبقاً لأي شروط قد يضعها البنك.

٣-٦ يتعهد صاحب الحساب بدفع فائدة على تسهيلات السحب على المكشوف بذلك المعدل المحدد من قبل البنك من وقت إلى آخر. ويتم احتساب تلك الفائدة على الرصيد المدين القائم في الحساب على أساس يومي، وتخصم من الحساب في آخر يوم عمل من كل شهر.

١-٣-٦ للأغراض تحديد الرصيد الدائن، لا تؤخذ بعين الاعتبار، قيمة الشيكات/ أوامر الدفع الأخرى المستحقة الدفع في الحساب المسحوبة على بنوك أخرى والمودعة في الحساب، ولكن لم يتم تحصيلها بعد.

٢-٣-٦ يفرض البنك، حسب تقديره، حد أدنى للرسوم كفايدة شهرية على المبالغ المسحوبة على المكشوف.

٤-٦ يحق للبنك تغيير معدل الفائدة في أي وقت ودون توجيه إشعار مسبق. وفي جميع الحالات، يعتبر ويكون من المتفق عليه أن لمعدل الفائدة المطبق نفس الأثر الملزم لأي إتفاق تعاقدى مبرم بين البنك وصاحب الحساب.

٧ - التعليمات المستديمة

١-٧ لا يقوم البنك بتنفيذ أي أوامر أو تعليمات مستديمة بالنيابة عن صاحب الحساب إلا في حالة وجود مبالغ كافية في الحساب بالتواريخ المحددة لتنفيذ تلك الأوامر أو التعليمات.

٢-٧ لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي تأخيرات أو خسائر أثناء التحويل أو أخطاء في الإرسال أو أخطاء من جانب البنوك المراسلة أو أي ظروف خارجة عن إرادة وسيطرة البنك.

١-٢-٧ يوافق صاحب الحساب على تعويض البنك عن أي خسائر ومطالبات وأضرار ومصاريف قد تنشأ نتيجة لتنفيذ أو عدم تنفيذ أي أوامر أو تعليمات مستديمة صادرة بواسطة صاحب الحساب. كما يوافق على إبراء البنك من أي مسؤولية قد تنشأ بسبب أي من تلك الأمور.

٣-٧ يفرض البنك رسوماً على تسجيل وتعديل وتنفيذ الأوامر أو التعليمات المستديمة.

٨ - الحسابات الخاملة

١-٨ يبطل البنك، حسب تقديره، تفعيل أي حساب خاص بالعميل لا يقوم العميل بتنفيذ أي معاملات من خلاله لمدة زمنية معينة يقرها البنك، ويحق للبنك إتخاذ الإجراء المناسب الذي يراه ضرورياً لحماية المبالغ المترصدة في تلك الحسابات.

٢-٨ فور إيقاف تفعيل أي حساب، يكون صاحب الحساب مطالباً بزيارة الفرع المحتفظ بالحساب فيه شخصياً لإعادة تفعيل الحساب.

٩ - إقفال الحساب

١-٩ يوافق البنك على إقفال أي حساب بناءً على طلب صاحب الحساب، شريطة التزام صاحب الحساب بما يلي:
١-٩-١ تقديم ذلك الطلب خطياً، ويفضل أن يكون على النماذج المخصصة لذلك الغرض لدى البنك.
٢-١-٩ تأكيد عدم وجود أي شيكات مصدرية بواسطته ليتم تقديمها للتحويل بعد ذلك التاريخ، وفي حالة وجود مثل هذه الشيكات، يجب على العميل موافاة البنك بقائمة خطية بتلك الشيكات التي سيتم تقديمها بتاريخ لاحق إلى البنك.
٣-١-٩ إعادة إلى البنك كافة أوراق الشيكات غير المستخدمة ودفاتر التوفير وبطاقات الائتمان (إن وجدت) وبطاقة الخصم المباشر... إلخ الصادرة بواسطة البنك لإلغائها.
٤-١-٩ عدم وجود أي التزامات مباشرة/غير مباشرة على صاحب الحساب تجاه البنك.

٢-٩ يحق للبنك إقفال أي حساب، دون أي إشعار مسبق إلى صاحب الحساب، في الحالات التالية :
١-٢-٩ رد البنك دون دفع أربعة (٤) شيكات أو أكثر صادرة بواسطة صاحب الحساب خلال أي سنة ميلادية واحدة بسبب عدم كفاية الرصيد.
٢-٢-٩ إذا ظل الحساب يظهر رصيداً بقيمة «صفر» بصفة مستمرة دون تنفيذ أي معاملات في الحساب لمدة يقررها البنك.
٣-٢-٩ إذا أصبح الحساب غير مفعلاً طبقاً لأحكام البند (٨-١) أعلاه ويظهر رصيداً دائماً أقل من -/١٠٠ درهم إمارات خلال أي سنة.
٤-٢-٩ لأي سبب آخر قد يراه البنك مناسباً.

٣-٩ يتم فرض رسوم على إقفال الحساب كما وقد يقرر البنك عند إقفال الحساب.
٤-٩ عند إقفال أي حساب للأسباب الآتية الذكر، يتم، بعد خصم الرسوم المصرفية... إلخ، دفع الرصيد، إن وجد، إلى صاحب الحساب إما نقداً أو بموجب إرسال شيك مصرفي/أمر دفع إلى آخر عنوان معروف لصاحب الحساب.

١٠ - الرسوم

١-١٠ يكون للبنك حق فرض رسوم مقابل عدم الإحتفاظ بالحد الأدنى المحدد من قبل البنك للرصيد الذي يتعين الإحتفاظ به في الحساب ورسوم إدارية سنوية على كل حساب وأيضاً على مختلف التسهيلات الأخرى المقدمة إلى صاحب الحساب وذلك طبقاً لجدول الرسوم المعروض على لوحة الإعلانات في الفروع أو طبقاً لتعرفة رسوم البنك.

٢-١٠ يجوز للبنك، حسب تقديره، تعديل/الإضافة إلى الرسوم المعروضة بهذه الطريقة على لوحة الإعلانات في الفروع والواردة في تعرفه الرسوم وتكون كافة تلك التعديلات/الإضافات ملزمة لصاحب الحساب حتى وإن لم يتم الإبلاغ بها سلفاً.

١١ - حقوق البنك

١-١١ يمنع البنك تنفيذ أي عمليات في حساب العميل فوراً عند استلام معلومات خطية تفيد بوفاة صاحب الحساب أو فقدانه لأهليته القانونية أو حل الشركة إن كان صاحب الحساب شركة، حتى تقوم المحكمة أو الدائرة المعنية بتعيين خلف قانوني له.

- 1-1-11 يجوز للبنك، في أي وقت، وحسب تقديره المطلق، بموجب توجيه إشعار خطي إلى صاحب الحساب بذلك، إيقاف أي عمليات مؤقتاً في أي حساب يظهر رصيماً مديناً. وعند ذلك يجب على صاحب الحساب الموافقة على دفع أي مبلغ لتغطية الرصيد المدين مع الفائدة والرسوم الأخرى.
- 2-1-11 لا ينطبق توجيه الإشعار المذكور أعلاه على إقفال الحسابات طبقاً لأحكام البند (2-9).
- 2-11 يحق للبنك خصم من الحساب كافة المصاريف والمبالغ القابلة للاسترداد المتكبدة لتحصيل المبالغ المستحقة للبنك بما في ذلك التكاليف القانونية وتكاليف الحصول على أي ضمان وتحصيل قيمته.
- 3-11 يقر العميل بحق البنك في الإخلال بصفة عامة محل العميل بخصوص كافة المبالغ المودعة في الحساب بالإضافة إلى الأرصدة الدائنة في أي حساب خاص بالعمل كفرد أو كمالك وصيد أو كصاحب حساب مشترك (حتى حصة العميل في ذلك الحساب) وأنه يحق للبنك استخدام تلك المبالغ دون توجيه أي إشعار مسبق إلى العميل نحو تسديد أو الوفاء بأي مبالغ مستحقة أو قد تصبح مستحقة من وقت إلى آخر إلى البنك من قبل العميل سواء بصفته أصيل أو ضامن. ويفهم العميل أيضاً أن هذا الحق بالإخلال العام المترتب لصالح البنك هو بالإضافة إلى وليس كبديل عن ودون الإخلال بأي ضمانات مودعة لدى البنك أو قد يتم إيداعها في المستقبل.
- 1-3-11 لا يجوز لصاحب الحساب التنازل عن أي مبالغ مودعة بواسطة صاحب الحساب أو محتفظ بها بإسم صاحب الحساب إلى أي طرف ثالث بما في ذلك أي بنك آخر على سبيل الضمان أو تنفيذ أي قيود قانونية على تلك المبالغ.
- 4-11 يكون من المتفق عليه أنه في حالة أي تقصير في الوفاء بأي من الالتزامات تجاه البنك أو في حالة رفع أي دعوى قانونية لدى محاكم القانون ضد صاحب الحساب أو شركته، يتم استخدام كافة الأرصدة الدائنة الموجودة بإسم صاحب الحساب (المقترض) أو شركته نحو تسديد المبالغ المستحقة للبنك، ولا يكون لأي طرف آخر أي حق في تلك الأرصدة حتى تسديد وتسوية كافة تلك المبالغ والمستحقات بالكامل (سواء كانت تلك المستحقات فعلية أم محتملة، أساسية أو تبعية، منفردة أو مجتمعة).
- 0-11 تشكل دفاتر وسجلات وقيود البنك وحدها وبصفة حصرية دليلاً حاسماً على أي معاملات بين صاحب الحساب والبنك.
- 7-11 لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي فقدان أو ضرر قد يلحق بأي شيكات أو أي مستندات أخرى أثناء نقلها من البنك إلى صاحب الحساب والعكس صحيح.
- 7-11 لا يتصرف البنك إلا بموجب تعليمات خطية موقعة حسب الأصول من صاحب الحساب طبقاً لنموذج التوقيع الأخير المحتفظ به في سجلات البنك. 1-7-11 لا يكون البنك مسؤولاً عن التصرف طبقاً للتعليمات المستلمة من صاحب الحساب عبر الهاتف/ الفاكس حتى ذلك الوقت الذي يستلم البنك فيه الرسالة الخطية الأصلية الموقعة حسب الأصول طبقاً لأحكام البند (1-17).
- 8-11 يكون للبنك حق تجميد الأرصدة الدائنة في أي حسابات بإسم صاحب الحساب أو أي حساب مرتبط عند إستلام أمر من المحكمة يقضي بذلك.
- 9-11 يوافق صاحب الحساب على حق البنك بتجميد، في أي وقت، أي مبالغ مترصدة في حسابه أو إتخاذ أي إجراء لازم، إذا نما إلى علم البنك أنه قد

تم الحصول على تلك المبالغ بوسائل غير مشروعة. ويجوز للبنك أيضاً إبلاغ السلطات المعنية عن أي معاملات تنطوي على عمليات غسيل أموال في حساب صاحب الحساب.

شروط إضافية بخصوص حسابات معينة

١٢- الحسابات المشتركة

١-١٢ يوافق صاحب الحساب على أنه لا يكون من شأن إسم حسابه منح أي أشخاص أي حق في الحصول على أي مزايا خاصة بأي حساب جاري أو حساب توفير أو حساب تحت الطلب أو أي حساب آخر، وأن نماذج فتح الحساب سوف تحدد إذا ما كان الحساب حساباً فردياً أم حساباً مشتركاً.

٢-١٢ يخول كل من أصحاب الحساب (في حالة وجود أكثر من صاحب واحد للحساب) بهذا أصحاب الحساب الآخرين/ كل منهم ويمنحهم صلاحية تظهير للإيداع أو إيداع لدى البنك أي من وكافة الشيكات والأوراق المالية والأوراق التجارية الأخرى لدفع الأموال إلى أي واحد من أصحاب الحساب الآخرين أو إلى جميع أصحاب الحساب الآخرين.

١٢-٢-١ في حالة إستلام البنك لأي من تلك السندات دون تظهير بالطريقة الآتفة الذكر، يقوم البنك بإعادة تلك السندات للحصول على التظهير اللازمة.

٣-١٢ في حالة وفاة أو فقدان أي من الأفراد الذي يمثلون صاحب الحساب للأهلية القانونية، يجب على الأشخاص الآخرين إبلاغ البنك فوراً (ولكن بأي حال من الأحوال خلال ما لا يتعدى عشرة (١٠) أيام من تاريخ تلك الوفاة أو فقدان الأهلية) بتلك الواقعة. ويتم عندئذ إيقاف التعاملات في الحساب مؤقتاً حتى يتم تعيين الخلف القانوني للشخص المتوفي أو الوصي على الشخص الفاقد للأهلية بواسطة المحكمة أو الدائرة المعنية.

٤-١٢ يكون كل من جميع أصحاب الحساب بصفة مشتركة مسؤولين بالتكافل والتضامن في ما بينهم عن أي تسهيلات سحب على المكشوف أو أي التزامات أخرى متكبدة على الحساب أو خلافه.

٥-١٢ في حالة استلام البنك لتعليمات متضاربة من المفوضين بالتوقيع/أصحاب الحساب، يكون للبنك الحق في إيقاف التعاملات في الحساب مؤقتاً وطلب الحصول على تعليمات جديدة من كافة المفوضين بالتوقيع أو أصحاب الحساب قبل تنفيذ أي من تلك التعليمات.

١٣- حسابات العملاء الأميين

١-١٣ يكون صاحب الحساب الأمي مطالباً بموافاة البنك بصور فوتوغرافية حديثة له ليتم إرفاقها ببطاقة نموذج توقيع الحساب لتسهيل التعرف عليه.

٢-١٣ لا يتم صرف دفاتر شيكات أو بطاقة خصم مباشر إلى أي صاحب حساب أمي.

٣-١٣ لا يتم السماح بعمل أي سحبات إلا بموجب تقديم طلب شخصي وتعريف لهوية صاحب الحساب في الفرع المحتفظ بالحساب فيه.

١٣-٣-١ لا يسمح بإجراء عمليات سحب بواسطة أطراف ثالثة حتى وإن كان الرصيد المتاح في الحساب يغطي مبلغ السحب.

١٤- حسابات القصر

١-١٤ طبقاً لإرشادات مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي، لا يتم فتح أي حساب جاري بإسم أي قاصر.

- ٢-١٤ يتوقف الوصي على أي قاصر لديه سلطة تشغيل الحساب عن تنفيذ أي معاملات في الحساب عند بلوغ القاصر السن القانونية و/أو عند حصوله على صلاحية التوقيع المنفرد في الحساب.
- ٣-١٤ يعرض الوصي البنك عن أي خسائر قد يتكبدها البنك بسبب أي مطالبة بواسطة أو بالنيابة عن القاصر، ويكون ملزماً شخصياً بدفع تلك المطالبة فوراً عند الطلب.

١٠- الحسابات بإسم المؤسسات التجارية

- ١-١٠ يتعهد العملاء من فئة المؤسسات التجارية بإبلاغ البنك فوراً بأي تغييرات قد تطرأ على تكوينها أو وضعيتها القانونية أو أي معلومات أخرى ذات صلة.
- ٢-١٠ يتعهد هؤلاء العملاء أيضاً بموافاة البنك دورياً بنسخ من المستندات التالية وتجديدها، حسبما تكون الحالة:
- ١-٢-١٠ شهادة عضوية غرفة التجارة والصناعة.
 - ٢-٢-١٠ الرخصة التجارية الصادرة عن دائرة البلدية
 - ٣-٢-١٠ شهادة السجل التجاري
 - ٤-٢-١٠ عقد التأسيس والنظام الأساسي.
 - ٥-٢-١٠ التفويض بإدارة الحساب.

١١- حسابات التوفير

- ١-١٦ لا يتم إصدار دفاتر شيكات لحسابات التوفير طبقاً لأنظمة مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- ٢-١٦ يجوز لصاحب الحساب اختيار الحصول على دفتر توفير. بيد أن القيود الخاصة بالمعاملات في حسابات التوفير الفردية المسجلة في دفاتر البنك الأساسية، تكون هي القيود الوحيدة المقبولة بواسطة البنك على أنها سجل حقيقي وصحيح للعمليات/الأنشطة المنفذة بالحساب.
- ١-٢-١٦ في حالة فقدان أو سرقة دفتر التوفير، لا يتم إصدار دفتر توفير بديل إلى صاحب الحساب إلا بعد الحصول على تعويض مناسب لصالح البنك.
- ٢-٢-١٦ يتم فرض رسوم يقرها البنك على إصدار أي دفتر توفير بديل.
- ٣-١٦ لا يتم إصدار بطاقة خصم مباشر إلى أي صاحب حساب يختار الحصول على دفتر توفير.
- ٤-١٦ يتم إحتساب فائدة بالمعدل السائد في أي وقت على الحد الأدنى من الرصيد الشهري المتاح وإضافة تلك الفائدة إلى الحساب على أساس نصف سنوي في آخر يوم عمل من شهر يونيو (حزيران) وشهر ديسمبر (كانون الأول).
- ١-٤-١٦ إذا كانت قيمة الفائدة الفعلية المحسبة طبقاً لأحكام البند (٤-١٦) أعلاه عن أي نصف سنة أقل من -/١٥ درهم إمارات (مع مراعاة أي تغيير طبقاً لتقدير البنك)، لا يستحق صاحب الحساب الحصول على فائدة.
- ٥-١٦ يتم فرض تلك الرسوم التي يقرها البنك عن كل عملية سحب بعد عملية السحب الرابعة (باستثناء المعاملات المنفذة باستخدام بطاقة السحب المباشر) خلال أي شهر ميلادي واحد.

١٦-١ ١٠-١٦ لا تنطبق الرسوم المذكورة في البند (١٦-٥) أعلاه على حسابات التوفير غير المحملة بالفوائد.

١٧- حسابات الودائع تحت الطلب

- ١٧-١ لا يتم إصدار دفاتر شيكات لحسابات الودائع تحت الطلب.
- ١٧-٢ لا يسمح إلا بأربع معاملات سحب خلال شهر واحد يفصل بين كل منها سبعة (٧) أيام.
- ١٧-٣ يتم احتساب الفائدة على الرصيد المتاح يومياً بالأسعار السائدة لعملة الإيداع ويتم إضافتها في الحساب بتاريخ آخر يوم عمل من كل شهر.
- ١٧-٣-١ يتم عرض أسعار الفائدة السائدة على لوحة الإعلانات في قاعات التعامل بمقار الفروع.
- ١٧-٣-٢ إذا كانت قيمة الفائدة الفعلية المحسوبة عن الشهر طبقاً لأحكام البند (١٧-٣) أعلاه تقل عن ١٠/- درهم إمارات أو ما يوازيها (مع مراعاة أي تغيير طبقاً لتقدير البنك)، لا يستحق صاحب الحساب الحصول على فائدة.

١٨- الودائع الثابتة

- ١٨-١ نظراً لأن الوديعة الثابتة هي وديعة لمبلغ ثابت ولمدة واحدة وبسعر فائدة ثابت، تنطبق الأحكام التالية:
- ١٨-١-١ لا يجوز زيادة/ تخفيض مبلغ الوديعة أثناء مدة الوديعة.
- ١٨-١-٢ لا تؤثر التقلبات في أسعار الفائدة السائدة في السوق على الودائع على سعر الفائدة المحدد والمطبق على الوديعة حتى تاريخ إستحقاقها.
- ١٨-١-٣ في حالة زيادة قيمة الوديعة قبل موعد استحقاقها، يتم احتساب سعر الفائدة على الوديعة إما بمعدل ١٪ سنوياً أقل من سعر الفائدة المنطبق على الفترة الفعلية التي مضت اعتباراً من التاريخ الأصلي للوديعة (أو من تاريخ آخر تجديد لها) أو صرف قيمة الوديعة، إياهم أقل.
- ١٨-٢ في حالة عدم استلام تعليمات بالتجديد قبل ما لا يقل عن يومي عمل من تاريخ إستحقاق الوديعة، بفائدة أو دون فائدة، يتم تجديد الوديعة دون إشعار لفترة مماثلة بسعر الفائدة السائد في ذلك الوقت.

١٩- أحكام عامة

- ١٩-١ عناوين البنود الظاهرة في الأحكام والشروط هذه هي لأغراض تسهيل الرجوع إليها فقط ولا تؤثر على تفسير الأحكام والشروط المذكورة أعلاه. وما لم يتطلب سياق النص خلاف ذلك، تشتمل التعابير الواردة بصيغة المفرد على التعابير المقابلة لها بصيغة الجمع والعكس صحيح وتشتمل التعابير الواردة بصيغة المذكر على التعابير المقابلة لها بصيغة المؤنث والعكس صحيح.

القسم (ب)

بطاقة الخصم المباشر

تخضع بطاقات الخصم المباشر إلى الأحكام والشروط التالية الواردة في القسم (ب) («الأحكام والشروط») وتستمر الأحكام والشروط الأخرى المطبقة على الحسابات لدى البنك في الإنطباق باستثناء تلك الأحكام والشروط الأخرى التي تتضارب مع هذه الأحكام والشروط، وفي مثل هذه الحالات، تنطبق هذه الأحكام والشروط على بطاقات الخصم

المباشر. وبتوقيع أو تفعيل أو استخدام بطاقة الخصم المباشر، يقر ويقبل صاحب الحساب بالأحكام والشروط هذه وأي أحكام وشروط لاحقة لها، قد يتم تطبيقها من وقت إلى آخر بالإضافة إلى الأحكام والشروط العامة لتشغيل الحسابات المطبقة لدى البنك.

١ - التفسير

التعابير الواردة بخط أسود داكن المستخدمة في هذا القسم وغير المعرفة في القسم (ب) هذا، يكون لها المعاني المحددة لها في الأحكام والشروط العامة لتشغيل الحساب.

يكون للتعابير والكلمات التالية المعاني المحددة مقابل كل منها، ما لم يتطلب سياق النص خلاف ذلك.

١-١ «الحساب» يعني هذا التعبير، الحساب الجاري أو حساب التوفير أو حساب الوديعة الخاص بحامل بطاقة الخصم المباشر لدى البنك بغرض تسوية كافة معاملات بطاقة الخصم المباشر.

٢-١ «جهاز صراف آلي» يعني هذا التعبير، أي جهاز صراف آلي أو أي ماكينة أو جهاز آخر يشغل بواسطة بطاقة الخصم المباشر سواء مملوك للبنك أو أي بنوك أو مؤسسات مالية مشاركة أخرى تقبل بطاقة الخصم المباشر يتم تحديدها بواسطة البنك من وقت إلى آخر.

٣-١ «البنك» يعني هذا التعبير، بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع. وخلفاءه ومن يتنازل إليهم.

٤-١ «سحب نقدي» يعني هذا التعبير، أي مبلغ يتم الحصول عليه باستخدام بطاقة خصم مباشر أو رقم التعريف الشخصي أو بأي طريقة مصرح بها بواسطة حامل بطاقة الخصم المباشر من أي جهاز صراف آلي أو البنك أو أي بنك آخر أو مؤسسة مالية أخرى خصماً من الحساب.

٥-١ «رسوم السحب النقدي» يعني هذا التعبير، الرسوم التي قد يفرضها البنك على الحساب في كل مرة يقوم حامل بطاقة الخصم المباشر بإجراء عملية سحب نقدي.

٦-١ «الرسوم» يعني هذا التعبير، المبالغ المستحقة الدفع بواسطة حامل بطاقة الخصم المباشر الناشئة عن استخدام بطاقة الخصم المباشر أو رقم بطاقة الخصم المباشر أو طبقاً لهذه الأحكام والشروط بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، كافة رسوم معاملات البطاقة والرسوم المالية والمصاريف الإضافية والتعويضات والتكاليف القانونية والمبالغ المستردة التي يتم خصمها من الحساب.

٧-١ «الشريحة» يعني هذا التعبير، معالج دقيق آمن مثبت في بطاقة الخصم المباشر لتقديم خدمة دفع متكاملة كخاصية من خصائص بطاقة الخصم المباشر تسمح بوجود آلية متقدمة للتحقق من هوية حامل البطاقة وتوفير خيارات استخدام مناسبة. وقد يؤدي الارتفاع في إدخال رقم التعريف الشخصي الصحيح إلى تقييد استخدام البطاقة وفقاً للمعايير المحددة من قبل البنك.

٨-١ «بطاقة الخصم المباشر» يعني هذا التعبير، أي بطاقة خصم مباشر صادرة بواسطة البنك إلى حامل بطاقة الخصم المباشر (وتتضمن البطاقات الرئيسية والبطاقات الإضافية والبطاقات الجديدة والمجددة والبطاقات البديلة) المستخدمة للتمكين من إجراء معاملات بطاقة الخصم المباشر والوصول إلى المبالغ الموجودة في الحساب أو من تنفيذ عمليات سحب على المكشوف

مصرح بها. «بطاقة الخصم المباشر ماستر كارد PayPass» يعني هذا التعبير، بطاقة خصم مباشر صادرة من البنك ومبرمجة بتقنية TmpayPass للدفع دون تماس مع أجهزة قراءة البيانات مما يسمح لحامل البطاقة بالدفع بمجرد تمرير بطاقته أمام أجهزة قراءة البيانات في محلات مختارة، ويجوز تعديل و/ أو تغيير و/أو الغاء خصائص وأحكام وشروط «بطاقة الخصم المباشر ماستر كارد PayPass» حسب التقدير المطلق للبنك دون أي إشعار مسبق.

٩-١ «حامل بطاقة الخصم المباشر» يعني هذا التعبير، أي صاحب حساب تصدر إليه بطاقة خصم مباشر تحمل إسم ذلك الشخص يتم إصدارها بواسطة البنك ويتضمن هذا التعبير «حامل البطاقة الرئيسية» و «حامل البطاقة الإضافية» أو «حامل البطاقات الإضافية».

١٠-١ «رقم بطاقة الخصم المباشر» هو الرقم المطبوع على وجه بطاقة الخصم المباشر.

١١-١ «معاملة بطاقة الخصم المباشر» يعني هذا التعبير، المبلغ المخصوم من الحساب بواسطة البنك لإجراء معاملات شراء بضائع و/أو خدمات أو مزايا أو حجوزات بواسطة حامل بطاقة الخصم المباشر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي حجوزات منفذة بواسطة حامل بطاقة الخصم المباشر في وسائل نقل على متن طائرات أو سفن أو سكك حديدية أو مركبات أو أي وسائل نقل أخرى أو في فنادق أو أي أماكن إقامة أخرى أو أماكن سكن أو أي وسائل مواصلات أو أي إيجار سواء تم أو لم يتم استخدامها بواسطة حامل بطاقة الخصم المباشر) و/أو أي سحبات نقدية منفذة باستخدام بطاقة الخصم المباشر و/أو رقم التعريف الشخصي بصرف النظر عن ما إذا كان حامل بطاقة الخصم المباشر قد وقع قسيمة المبيعات أو قسيمة السحب النقدي أو أي سند أو مستند آخر.

١٢-١ «تاجر» يعني هذا التعبير، أي شركة أو شخص أو مؤسسة أخرى تقوم بتوريد بضائع و/أو تقديم خدمات تقبل بطاقة الخصم المباشر أو رقم الخصم المباشر كوسيلة أو آلية للدفع أو الحجز بواسطة بطاقة الخصم المباشر لشراء البضائع و/أو الخدمات من التاجر.

١٣-١ «شهر» يعني هذا التعبير، أي شهر ميلادي.

١٤-١ «رقم التعريف الشخصي» يعني هذا التعبير، في ما يتعلق بحامل بطاقة الخصم المباشر، رقم التعريف الشخصي المختار بواسطة حامل بطاقة الخصم المباشر لتمكينه من استخدام البطاقة في أي ماكينة خدمة ذاتية و/أو جهاز صراف آلي و/أو منفذ بيع بالمفرق. وبالإضافة إلى ذلك، قد يطلب من حامل البطاقة التوقيع على إيصال المعاملة عوضاً عن إدخال رقم التعريف الشخصي. ويحتفظ البنك، حسب تقديره المطلق، بحق إضافة أو استبدال أو إلغاء أي طريقة يري أنها مناسبة.

١٥-١ «حامل بطاقة الخصم المباشر الرئيسية» يعني هذا التعبير، أي شخص بخلاف حامل بطاقة الخصم المباشر الإضافية يتم إصدار بطاقة خصم مباشر له ويكون هو أول صاحب للحساب.

١٦-١ «ماكينة خدمة ذاتية» يعني هذا التعبير، أي جهاز أو ماكينة يتم تشغيلها ذاتياً تقوم بقراءة وإلتقاط وإرسال معلومات بطاقة الخصم المباشر دون وجود أي شخص لتشغيلها وتقديم لمستخدم بطاقة الخصم المباشر المنتج و/أو الخدمة المطلوبة.

١٧-١ «حد الإنفاق» يعني هذا التعبير، المبالغ المتاحة في الحساب أو المتاحة ضمن الحد المصرح به للسحب على المكشوف المحدد للحساب.

١٨-١ «كشف الحساب» يعني هذا التعبير، كشف الحساب الشهري أو كشف الحساب الدوري الآخر المصدر بواسطة البنك إلى حامل بطاقة الخصم

المباشر والذي يظهر معاملات بطاقة الخصم المباشر المنفذة أثناء الفترة الزمنية التي يغطيها الكشف.

١٩-١ «بطاقة الخصم المباشر الإضافية» يعني هذا التعبير، أي بطاقة خصم مباشر صادرة إلى حامل بطاقة خصم مباشر إضافي بناءً على طلب حامل بطاقة الخصم المباشر الرئيسي.

٢٠-١ «حامل بطاقة الخصم المباشر الإضافية» يعني هذا التعبير، الشخص الذي تم إصدار بطاقة خصم مباشر إضافية له.

٢١-١ «جهاز» يعني هذا التعبير، أي جهاز صراف آلي أو ماكينة خدمة ذاتية أو أي نقطة مبيعات أخرى معتمدة من قبل البنك يمكن إجراء معاملات بطاقة الخصم المباشر من خلالها.

٢٢-١ تتضمن التعابير المستخدمة في هذه الأحكام والشروط الواردة بصيغة المذكور التعابير المقابلة لها بصيغة المؤنث والعكس صحيح، وتتضمن التعابير الواردة بصيغة المفرد التعابير المقابلة لها بصيغة الجمع والعكس صحيح، وتشتمل التعابير التي تشير إلى أي شخص، على أي مالك وحيد لمؤسسة أو شركة أو مؤسسة شراكة فردية أو شركة أو مؤسسة أو أي شخص طبيعي أو أي شخصية اعتبارية مهما كانت. وتكون عناوين البنود والفقرات الواردة في هذه الأحكام والشروط هي لأغراض تسهيل الرجوع إليها فقط ولا تؤثر على تفسير أي من هذه الأحكام أو الشروط.

٢ - البطاقة

١-٢ يجوز إصدار أي بطاقة خصم مباشر بناءً على طلب حامل بطاقة الخصم المباشر بواسطة البنك، حسب تقديره، لتمكين حامل بطاقة الخصم المباشر من إجراء معاملات بطاقة الخصم المباشر في أي جهاز يقع داخل أو خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢-٢ يجوز استلام بطاقة الخصم المباشر بواسطة حامل بطاقة الخصم المباشر من البنك أو يجوز، على مسؤولية حامل بطاقة الخصم المباشر، إرسال تلك البطاقة بواسطة البريد أو شركة لتسليم البريد على العنوان المحدد من قبل حامل بطاقة الخصم المباشر.

٣-٢ عند استلام بطاقة الخصم المباشر، يجب على حامل بطاقة الخصم المباشر توقيع بطاقة الخصم المباشر فوراً، ويجوز للبنك، بالإضافة إلى ذلك، حسب تقديره، أن يطلب من حامل بطاقة الخصم المباشر إتمام إجراءات إجبارية بغرض تفعيل بطاقة الخصم المباشر. وحتى إتمام تلك الإجراءات (إن وجدت)، لا يجوز تنفيذ أي معاملات بطاقة خصم مباشر باستخدام بطاقة الخصم المباشر.

٤-٢ إذا لم يرغب حامل بطاقة الخصم المباشر في الاحتفاظ بطاقة خصم مباشر و/أو إذا لم يرغب في الإلتزام بهذه الأحكام والشروط، يجب على حامل بطاقة الخصم المباشر تمزيق بطاقة الخصم المباشر إلى نصفين وإعادة كلا النصفين إلى البنك.

٥-٢ يشكل استخدام بطاقة الخصم المباشر بواسطة حامل بطاقة الخصم المباشر دليلاً ملزماً وحاسماً على قبول حامل بطاقة الخصم المباشر لهذه الأحكام والشروط.

٦-٢ تكون وتظل بطاقة الخصم المباشر، في جميع الأوقات، مملوكة للبنك ويجب تسليمها إلى البنك فوراً عند إستلام طلب بذلك من البنك أو وكيله المعتمد حسب الأصول. ويحتفظ البنك بحق سحب بطاقة الخصم المباشر، حسب تقديره المطلق، و/أو إنهاء صلاحية بطاقة الخصم المباشر بموجب توجيه أو دون توجيه (حسب تقديره المطلق) إشعار مسبق وفي أي ظروف كانت يراها مناسبة.

٧-٢ تحتوي بطاقة الخصم المباشر على شريحة أمنية بالإضافة إلى شريط مغناطيسي. وهذه الشريحة عبارة عن آلية دفع آمنة يتم قبولها في بعض دول معينة فقط. ويمكن استخدام الشريحة في أجهزة عن طريق إستخدام بطاقة الخصم المباشر وتوقيع حامل بطاقة الخصم المباشر.

٨-٢ يتم إصدار بطاقة الخصم المباشر على مسؤولية حامل بطاقة الخصم المباشر وحده وبصفة حصرية، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة أو ضرر قد ينشأ عن إصدار أو إستخدام أو عدم القدرة على إستخدام بطاقة الخصم المباشر لأي سبب مهما كان.

٩-٢ يتم إصدار بطاقة الخصم المباشر على أساس أن جميع معاملات بطاقة الخصم المباشر المنفذة بواسطة بطاقة الخصم المباشر سيتم خصمها من أو إضافتها إلى الحساب. ويدرك حامل بطاقة الخصم المباشر أن كافة السحوبات (سواء بعملة درهم الإمارات أو بأي عملة أجنبية) تخضع إلى حد يومي واحد وحدود أخرى يقرها البنك من وقت إلى آخر.

١٠-٢ يكون البنك مخولاً خصم من الحساب كافة المصاريف المرتبطة بتنفيذ المعاملات والرسوم والأتعاب المرتبطة بإصدار/ إعادة إصدار بطاقة/ بطاقات الخصم المباشر وأي رسوم أخرى تتعلق بإستخدام بطاقة الخصم المباشر.

١١-٢ بطاقة الخصم المباشر غير قابلة للتحويل ولا يجوز لحامل بطاقة الخصم المباشر رهن بطاقة الخصم المباشر كضمان لأي غرض كان.

١٢-٢ لا يجوز لحامل بطاقة الخصم المباشر بأي حال من الأحوال السماح باستخدام بطاقة الخصم المباشر و/أو رقم التعريف الشخصي بواسطة أي شخص آخر ويجب عليه في جميع الأوقات التأكد من عدم الإفصاح عن رقم التعريف الشخصي إلى أي شخص ومن حفظ بطاقة الخصم المباشر في مكان آمن.

١٣-٢ يجوز للبنك، من وقت إلى آخر، وحسب تقديره، ودون توجيه إشعار مسبق، تغيير المزايا المتاحة ونطاق الخدمات المقدمة من قبل البنك في ما يتعلق بطاقة الخصم المباشر.

١٤-٢ يقبل حامل بطاقة الخصم المباشر سجلات البنك الخاصة بكافة معاملات بطاقة الخصم المباشر على أنها دليل حاسم وملزم لكافة الأغراض.

١٥-٢ لا يكون البنك مسؤولاً تجاه حامل بطاقة الخصم المباشر أو أي طرف ثالث عن أي إخفاق في وفاء البنك بالتزاماته أو تقديم أي خدمة بما في ذلك عدم قبول بطاقة الخصم المباشر أو في حالة تكيد حامل البطاقة أو أي طرف ثالث لأي خسائر أو أضرار لأي سبب بما في ذلك أي عطل ميكانيكي أو عطل آخر في ما يتعلق بأي جهاز حاسب آلي أو وسائل إتصالات أو أعطال فنية أو غير فنية أخرى.

٣ - استخدام البطاقة

١-٣ يجوز استخدام بطاقة الخصم المباشر لإجراء معاملات بطاقة الخصم المباشر:
(أ) حتى حد الإنفاق، و
(ب) ضمن فترة الصلاحية المذكورة على وجه بطاقة الخصم المباشر.

٢-٣ يكون حامل بطاقة الخصم المباشر مسؤولاً عن التأكد من وجود مبالغ كافية في الحساب أو وجود تسهيلات سحب على المكشوف مصرح بها قبل الدخول في أي معاملة من معاملات بطاقة الخصم المباشر. بيد أنه إذا تخطى استخدام بطاقة الخصم المباشر، لأي سبب من الأسباب، أي من تلك الأرصدة أو التسهيلات المتاحة، يجب على حامل بطاقة الخصم المباشر دفع فوراً إلى البنك، عند طلب البنك ذلك، المبلغ الكامل المتخطي لتلك الأرصدة أو التسهيلات المتاحة. وفي حالة الإخفاق في الإلتزام بهذا الشرط، يحتفظ البنك بحق إلغاء بطاقة الخصم المباشر و/أو عمل تحويل من أي حساب آخر خاص بحامل بطاقة الخصم المباشر لدى البنك.

٣-٣ في حالة خصم مبلغ من الحساب يتخطى المبالغ المتاحة أو حد تسهيلات السحب على المكشوف المصرح بها ولم يتم تحويل مبلغ لتغطية ذلك السحب المتخطي للحدود الآتفة الذكر خلال يوم عمل واحد، يتم احتساب فائدة على الحساب بسعر الفائدة المطبق بواسطة البنك على عمليات السحب على المكشوف المصرح بها في ذلك الوقت مع مراعاة الحد الأدنى للرسوم كما هو مقرر بواسطة البنك من وقت إلى آخر.

٤-٣ في حالة عدم وجود مبالغ كافية في الحساب أو حد سحب على المكشوف مصرح به كافٍ لتغطية مبلغ أي طلب لإعتماد معاملة بطاقة الخصم المباشر، يحتفظ البنك، حسب تقديره المطلق، بحق رفض معاملة بطاقة الخصم المباشر.

٥-٣ يكون للبنك، من وقت إلى آخر، حسب تقديره، تحديد أو تغيير آخر موعد لتنفيذ المعاملات يومية دون إشعار ودون تحمل أي مسؤولية تجاه حامل بطاقة الخصم المباشر. وتعامل أي معاملة تتم باستخدام بطاقة الخصم المباشر بعد ذلك الموعد المحدد على أنها معاملة مستحقة بتاريخ يوم العمل التالي.

٦-٣ في حالة فقدان أو إلتلاف حامل بطاقة الخصم المباشر لبطاقته أو إذا طلب تجديد أو استبدال بطاقته أو الحصول على بطاقة إضافية، يجوز للبنك، حسب تقديره، إصدار بطاقة أو بطاقات خصم مباشر كما وقد يطلب حامل بطاقة الخصم المباشر.

٧-٣ يتعهد حامل بطاقة الخصم المباشر بالتصرف بحسن نية في جميع الأوقات في ما يتعلق بكافة التعاملات مع بطاقة الخصم المباشر والبنك.

٨-٣ يحق للبنك، في أي وقت، ودون إشعار، ودون إبداء أي سبب، ودون تحمل أي مسؤولية تجاه حامل بطاقة الخصم المباشر، سحب وتقييد حق حامل بطاقة الخصم المباشر في استخدام بطاقة الخصم المباشر أو رفض التصريح بأي معاملة بطاقة خصم مباشر.

٩-٣ يجوز استخدام بطاقة الخصم المباشر محلياً و/أو دولياً لدى تجار محددين وفي أجهزة محددة، ويجوز أيضاً استخدام بطاقة الخصم المباشر لتنفيذ سحبيات نقدية أو الاستعلام عن الرصيد أو إيداع النقد/الشيكات أو تحويل الأموال أو أي خدمات أخرى يتيحها البنك من وقت إلى آخر.

١٠-٣ تشكل جميع السحوبات والمعاملات الأخرى المنفذة باستخدام بطاقة الخصم المباشر خارج دولة الإمارات العربية المتحدة أو بأي عملة أجنبية دفعة في فرع البنك في دولة الإمارات العربية المتحدة وتحويل إلى الدولة التي تم تنفيذ عملية السحب أو المعاملة فيها (بسرعة صرف العملة الأجنبية السائد لدى البنك).

١١-٣ يكون عدد ومبلغ وعملة السحوبات محدوداً بأي حدود ووضاً لآي قيود خاصة بالجهاز حسبما يكون مطلوباً طبقاً للقوانين والأنظمة المطبقة أو بموجب الأحكام والشروط هذه.

١٢-٣ لا يكون بأي حال من الأحوال من شأن استخدام بطاقة الخصم المباشر خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، (١) التسبب في معاملة أو اعتبار الحساب بمثابة حساب موجود في أي دولة أخرى يكون للبنك وجود فيها، أو (٢) التسبب في نشوء أي مسؤولية أو إلتزام على أي فرع آخر أو شركة فرعية تابعة أو شركة أم أو شركة مرتبطة بالبنك تقع في تلك الدولة الأخرى.

١٣-٣ يوافق حامل بطاقة الخصم المباشر على أن حقه في استخدام بطاقة الخصم المباشر يخضع إلى قوانين وقواعد وأنظمة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي ضوابط أو أنظمة أو لوائح أو حدود لعمليات صرف العملات الأجنبية) مطبقة في دولة الإمارات العربية المتحدة والدولة التي تم استخدام بطاقة الخصم المباشر فيها والبنك أو المؤسسة المالية المالكة للجهاز.

١٤-٣ في حالة استخدام بطاقة الخصم المباشر في أي جهاز صراف آلي خاص بالبنك أو أي بنك آخر أو مؤسسة مالية أخرى يكون للبنك إتفاقية معها لإستخدام أجهزة الصراف الآلي الخاصة بذلك البنك أو تلك المؤسسة، يكون مبلغ كل سحب خاضعاً أيضاً إلى حد السحب اليومي المطبق في ما يتعلق بجهاز الصراف الآلي المستخدم.

١٥-٣ يقوم حامل بطاقة الخصم المباشر باختيار رقم تعريف شخصي ليتم استخدامه مع بطاقة الخصم المباشر عند القيام بأي عملية سحب نقدي أو أى عملية شراء لدى منافذ البيع بالمفرق أو أي معاملة خصم مباشر أخرى، إن إنطبقت. ويجوز أن يطلب من حامل البطاقة التوقيع على إيصال المعاملة عوضاً عن إدخال رقم التعريف الشخصي.

١٦-٣ لا يجوز لحامل «بطاقة الخصم المباشر ماستر كارد PayPass» ، بأي حال من الأحوال، الإفصاح عن رقم التعريف الشخصي لأي شخص آخر. لدفع فواتير المشتريات ذات المبلغ الصغيرة، يجب على حامل «بطاقة الخصم المباشر ماستر كارد PayPass» تمرير بطاقة الخصم المباشر أمام جهاز قراءة البيانات وقد لا يطلب من حامل البطاقة إدخال رقم التعريف الشخصي لإتمام المعاملة إلا لأسباب تتعلق بإتمام المعاملة بأمان. ويكون البنك مخولاً خصم مبلغ أي معاملة منفذة باستخدام «بطاقة الخصم المباشر ماستر كارد PayPass» مع أو دون استخدام رقم التعريف الشخصي أو باستخدام بيانات حساب حامل «بطاقة الخصم المباشر ماستر كارد PayPass» سواء تم أو لم يتم إصدار تعليمات بذلك. ويدرك حامل «بطاقة الخصم المباشر ماستر كارد PayPass» أن جميع السحوبات (سواء بدرهم الإمارات أو بأي عملة أجنبية) تخضع إلى حدود السحب اليومية التي يقرها البنك من وقت إلى آخر، وأن الحد الأقصى لمبلغ السحب بموجب أي عملية واحدة باستخدام «بطاقة الخصم المباشر ماستر كارد PayPass» قد يختلف من بلد إلى آخر. ويجوز للبنك تغيير هذه الحدود اليومية في أي وقت بموجب توجيه إشعار إلى حامل «بطاقة الخصم المباشر ماستر كارد PayPass» بالبريد أو عبر البريد الإلكتروني أو بالعرض في فروع البنك أو على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك.

١٧-٣ يعتبر استخدام بطاقة الخصم المباشر بواسطة حامل بطاقة الخصم المباشر بمثابة موافقة من جانب حامل بطاقة الخصم المباشر على دفع الرسوم المترتبة على كل سحب نقدي (إن إنطبقت) كما وهي محددة من قبل البنك من وقت إلى آخر.

١٨-٣ يجوز إستخدام بطاقة الخصم المباشر لشراء بضائع وخدمات عبر الإنترنت ولكن لا يجوز إستخدامها لشراء بضائع وخدمات عبر الهاتف أو بموجب أمر

شراء بالبريد أو بأي طريقة أخرى لا تكون بطاقة الخصم المباشر موجودة فعلياً في حوزة حامل البطاقة في وقت تنفيذ المعاملة.

١٩-٣ تخضع كل معاملة بطاقة خصم مباشر يتم محاولة القيام بها أو القيام بها فعلاً باستخدام بطاقة الخصم المباشر إلى تصريح مسبق من البنك. ويحتفظ البنك بحق التصريح أو رفض التصريح بأي معاملة بطاقة خصم مباشر ويأخذ بعين الاعتبار كافة الدفعات السابقة التي تم التصريح بها أو تنفيذها أو الاتفاق على تنفيذها من الحساب سواء كان أم لم يكن قد تم خصم تلك الدفعات فعلياً من الحساب.

٢٠-٣ يجوز للبنك أيضاً رفض أي معاملة بطاقة خصم مباشر إذا ارتأى أن هناك أي إساءة استخدام لبطاقة الخصم المباشر أو الحساب أو إذا ارتاب البنك في وجود أي استخدام لبطاقة الخصم المباشر ينطوي على أي غش أو تدليس. وكجزء من تصريحه بالمعاملة وإجراءاته الخاصة بمنع الغش والإحتيال، يجوز للبنك إحالة أي طلب تفويض إلى التاجر لطلب المزيد من التفاصيل والبيانات الخاصة ببطاقة الخصم المباشر أو للحصول على المزيد من التحقق من هوية حامل بطاقة الخصم المباشر.

٢١-٣ يجوز للبنك في أي وقت، حسب تقديره، ودون إشعار مسبق، ودون إبداء أي أسباب، ودون تحمل أي مسؤولية تجاه حامل بطاقة الخصم المباشر، رفض التصريح بأي معاملات بطاقة الخصم المباشر أو سحب أو تقييد أو تعليق حق حامل بطاقة الخصم المباشر في استخدام البطاقة أو فرض حدود على كافة أو بعض فئات المعاملات المنفذة باستخدام بطاقة الخصم المباشر بالرغم، ضمن أشياء أخرى، من وجود مبالغ كافية متاحة في حساب حامل بطاقة الخصم المباشر أو وجود تسهيلات ائتمانية متاحة في الحساب.

٢٢-٣ يكون حامل بطاقة الخصم المباشر مسؤولاً عن كافة المعاملات المسجلة في حسابه بصرف النظر عما إذا (١) كان قد تم تنفيذ المعاملات بعلم حامل بطاقة الخصم المباشر أو بتصريح صريح أو ضمني منه، أو (٢) كان من الممكن أن تكون المعاملات ناشئة عن تصرف ينطوي على غش أو إحتيال. ويصرح حامل بطاقة الخصم المباشر بموجب هذه الأحكام والشروط للبنك بخصم من الحساب مبلغ أي سحب نقدي أو تحويل أو معاملة طبقاً لسجلات البنك الخاصة بالمعاملات.

٢٣-٣ يصرح حامل بطاقة الخصم المباشر للبنك بخصم من الحساب مبلغ أي سحب نقدي أو أي معاملة أخرى منفذة باستخدام بطاقة الخصم المباشر.

٢٤-٣ تكون كافة المعاملات والالتزامات الناشئة عن استخدام بطاقة الخصم المباشر في ما يتعلق بأي حساب مشترك ملزمة لكافة أصحاب الحساب بصفة مشتركة ويكون كافة هؤلاء الأشخاص مسؤولين بالتكافل والتضامن عن تلك المعاملات. ولتفادي اللبس، تكون كافة الأحكام والشروط هذه وكافة المعاملات المنفذة بموجبها ملزمة لكافة أصحاب الحساب وكافة الأشخاص المخولين استخدام بطاقة الخصم المباشر (بمن فيهم حملة بطاقات الخصم المباشر الإضافية). ويجب على أصحاب الحساب بصفة مشتركة تعويض البنك (بالتكافل والتضامن) عن أي خسائر وأضرار وإلتزامات وتكاليف ومصاريف، يتم تكبدها بواسطة البنك أو يعاني منها البنك بسبب أي مخالفة لهذه الأحكام والشروط من قبل أي شخص مفوض باستخدام بطاقة الخصم المباشر (بمن فيهم حملة بطاقات الخصم المباشر الإضافية). وبخلاف الأشخاص المفوضين باستخدام بطاقة الخصم المباشر (بمن فيهم حملة بطاقات الخصم المباشر الإضافية) في ما يتعلق بالحساب المعني، لا يجوز لحامل بطاقة الخصم المباشر السماح لأي شخص آخر باستخدام بطاقة الخصم المباشر.

٢٥-٣ لا يتحمل البنك، بخصوص البضائع أو الخدمات التي يتم الحصول عليها باستخدام بطاقة الخصم المباشر، أي مسؤولية ولا يكون ملزماً بأي طريقة من الطرق تجاه حامل بطاقة الخصم المباشر أو أي طرف ثالث (١) بخصوص أي عيب أو نقص في تلك البضائع أو الخدمات، أو (٢) بخصوص أي مخالفة أو عدم أداء من قبل أي طرف ثالث، أو (٣) أي خسارة أو ضرر أو إصابة بما فيها تلك الناشئة عن أي عطل ميكانيكي أو عطل آخر في أي من تلك البضائع.

٢٦-٣ يحق للبنك، إعتبار ما يلي دليلاً كافياً على صحة أي معاملة منفذة بواسطة حامل بطاقة الخصم المباشر باستخدام بطاقة الخصم المباشر:

(١) أي سجل معاملة أو قسيمة دفع أو قسيمة إسترداد نقدي أو أي سجل رسوم آخر يحمل أي معلومات مطبوعة أو أي إعادة إنتاج لأي معلومات مطبوعة على بطاقة خصم مباشر ومعها حسب الأصول، أو

(٢) سجل البنك لأي معاملات منفذة باستخدام بطاقة خصم مباشر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي سجل محتفظ به في أي وسيط يتعلق بمعاملات منفذة عبر أوامر بريدية أو أوامر صادرة عبر الهاتف أو الإنترنت.

٢٧-٣ إذا ثبت في أي وقت لاحق أن أي معاملة محل نزاع بواسطة حامل بطاقة الخصم المباشر قد تم تنفيذها بواسطة حامل البطاقة، يحتفظ البنك بحق استرداد، اعتباراً من تاريخ تنفيذ المعاملة، مبلغ المعاملة بالإضافة إلى الرسوم أو الفوائد أو الأتعاب المطبقة بواسطة البنك وأي أتعاب ومصاريف إضافية متكبدة بواسطة البنك لتجري والتحقيق في تلك المعاملة.

٢٨-٣ لا يقوم البنك بإضافة أي مبلغ مسترد في الحساب إلا عند إستلام إشعار دائن بالمبلغ من الطرف الثالث (التاجر أو المؤسسة الأخرى).

٢٩-٣ في حالة نشوء أي نزاع بين حامل بطاقة الخصم المباشر وأي تاجر أو طرف ثالث يكون مصرفاً أو مؤسسة مالية أو أي شخص آخر، لا تتأثر مسؤولية حامل بطاقة الخصم المباشر تجاه البنك بأي طريقة من الطرق بسبب ذلك النزاع أو بسبب أي مطالبة متقابلة أو حق مقاصة قد يكون لحامل بطاقة الخصم المباشر ضد ذلك التاجر أو البنك أو المؤسسة المالية أو الشخص.

٤ - إيداع النقد/ الشيكات والسندات الأخرى

١-٤ يجوز إيداع النقد و/أو الشيكات و/أو السندات الأخرى باستخدام بطاقة الخصم المباشر فقط في بعض أجهزة الصراف الآلي وأجهزة الخدمة الذاتية المعنية والمحددة الواقعة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة. ولا يتم إضافة أي مبالغ نقدية و/أو شيكات و/أو سندات أخرى إلى أي حساب إلا بعد التحقق بواسطة البنك. ويعتبر مبلغ الإيداع الذي تم التحقق منه بواسطة البنك هو المبلغ الصحيح للإيداع. ولا يمثل السجل الصادر بواسطة أي جهاز إلا ما يدعي حامل بطاقة الخصم المباشر أنه قام بإيداعه. ويتم إرسال الشيكات المودعة للتحويل ولا تتاح المبالغ إلا بعد تحصيل الشيكات طبقاً للأحكام والشروط الواردة في ما يلي وطبقاً لسياسات وإجراءات البنك الأخرى.

٢-٤ عند اختيار حامل بطاقة الخصم المباشر استخدام تسهيلات تحويل الأموال أو دفع الفواتير عبر أجهزة الصراف الآلي أو أجهزة الخدمة الذاتية، يكون حامل بطاقة الخصم المباشر هو المسؤول وحده عن تحديد الحساب الصحيح الذي يتعين تحويل المبالغ المعنية إليه والمحول إليه/الأرقام المرجعية الصحيحة المتعلقة بذلك التحويل على النموذج المعد والمقدم إلى حامل بطاقة الخصم المباشر، ويكون حامل البطاقة مسؤولاً أيضاً عن إبلاغ البنك بأي تغييرات قد تطرأ مستقبلاً على المحول إليه/الأرقام المرجعية.

٣-٤ عند استخدام حامل بطاقة الخصم المباشر لجهاز صراف آلي أو أي جهاز خدمة ذاتية آخر لتحويل الأموال من حساب إلى حساب آخر محدد مسبقاً لدى البنك، يتحمل حامل بطاقة الخصم المباشر وحده المسؤولية عن اختيار المفتاح الصحيح للإشارة إلى الحساب الذي يرغب في تحويل الأموال إليه. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن الأخطاء التي يرتكبها حامل بطاقة الخصم المباشر أثناء الضغط على المفاتيح.

٤-٤ لا يكون البنك طرفاً في الاستفسارات أو النزاعات الناشئة بخصوص زيادة أو عدم كفاية أو تأخير أو عدم صحة أي دفعات في الحساب أو أي نزاعات، من أي طبيعة مهما كانت، قد تنشأ بين حامل بطاقة الخصم المباشر والشخص المحدد لاستلام الدفعة. ولا يكون البنك مسؤولاً عن أي خسائر أو أضرار قد تنشأ بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن استخدام تسهيلات تحويل الأموال.

٠ - الأتعاب والرسوم

١-٠ يخضع استخدام بطاقة الخصم المباشر إلى جدول الأتعاب والرسوم الخاص بالبنك المعلن من وقت إلى آخر. ويمكن الإطلاع على تفاصيل هذه الأتعاب والرسوم على الموقع الإلكتروني www.adcb.com ويمكن الحصول على جدول الأتعاب والرسوم عند الطلب، علماً بأن جدول الأتعاب والرسوم معروض في كل فرع من فروع البنك ويمكن أيضاً الحصول على نسخ منه عن طريق الإتصال بمركز الإتصال الخاص بالبنك.

٢-٠ يحق للبنك، حسب تقديره المطلق، تغيير معدل أو طريقة احتساب الأتعاب ورسوم المناولة والرسوم الإضافية أو رسوم أو أتعاب الخدمات.

٣-٠ تكون كافة الرسوم المفروضة على حامل بطاقة الخصم المباشر بعملة الحساب.

٤-٠ يجب على حامل بطاقة الخصم المباشر دفع إلى البنك رسوم المناولة المحددة من قبل البنك فوراً عند تقديم حامل بطاقة الخصم المباشر إلى البنك طلب بإصدار بطاقة خصم مباشر بديلة. وتكون الرسوم الإضافية المحددة من قبل البنك مستحقة الدفع بواسطة حامل بطاقة الخصم المباشر إلى البنك فوراً عند تقديم حامل بطاقة الخصم المباشر إلى البنك طلب لموافاته بنسخ من قسائم المبيعات/ قسائم السحب النقدي وأي خدمات أخرى قد يقدمها البنك من وقت إلى آخر.

٥-٠ يتم تحويل أي معاملة بطاقة خصم مباشر منفذة بأي عملة بخلاف درهم الإمارات إلى عملة درهم الإمارات بسعر الصرف السائد لدى البنك لتلك العملة الأجنبية. ويجوز للبنك، حسب تقديره، احتساب رسوم إدارية ورسوم أخرى بالمعدل السائد على كافة المعاملات المنفذة بعملة أجنبية. ويجب على حامل بطاقة الخصم المباشر رد إلى البنك كافة التكاليف والمصاريف المتكبدة بواسطة البنك نتيجة تلك المعاملات.

٦-٠ يتم فرض رسوم إدارية على كافة معاملات بطاقات الخصم المباشر المنفذة بواسطة بطاقة خصم مباشر في أجهزة الصراف الآلي غير المملوكة للبنك سواء داخل أو خارج دولة الإمارات العربية المتحدة طبقاً لتعريف البنك لتلك المعاملات.

١ - بطاقة الخصم المباشر الإضافية

١-٦ يجوز للبنك، حسب تقديره المطلق، إصدار بطاقة خصم مباشر إضافية إلى أي شخص يحدده حامل بطاقة الخصم المباشر ويوافق عليه البنك.

٢-٦ تنطبق هذه الأحكام والشروط أيضاً على حامل بطاقة الخصم المباشر الإضافية. ويكون كل حامل بطاقة خصم مباشر إضافي مسؤولاً بالتكامل والتضامن مع حامل بطاقة الخصم المباشر الرئيسي عن كافة التكاليف وجميع البضائع والخدمات والسحوبات النقدية والمعاملات المصرفية الأخرى المنفذة من خلال استخدام بطاقة الخصم المباشر بما في ذلك بطاقة الخصم المباشر الإضافية.

٣-٦ لا تسمح بطاقة الخصم المباشر الرئيسية وبطاقة الخصم المباشر الإضافية بتخطي مجموع الرسوم المتكبدة من خلال كل من تلك البطاقات للحد العام للإئفاق المحدد للحساب.

٤-٦ لا يكون من شأن إنتهاء صلاحية بطاقة الخصم المباشر أو إنتهاء صلاحية بطاقة الخصم المباشر من قبل حامل بطاقة الخصم المباشر الرئيسي إنتهاء بطاقات الخصم المباشر الإضافية الصادرة لحاملي بطاقات الخصم المباشر الإضافيين. ويجوز لحامل بطاقة الخصم المباشر الرئيسي أن يطلب خطياً من البنك في أي وقت إلغاء بطاقات الخصم المباشر الإضافية. ولا يكون من شأن إلغاء بطاقات الخصم المباشر الإضافية لأي سبب كان إلغاء بطاقة الخصم المباشر الصادرة إلى حامل البطاقة الرئيسي. وعلى الرغم من ذلك، يظل حامل بطاقة الخصم المباشر الرئيسي مسؤولاً عن وملزماً بكافة تعهدات والتزامات ومسؤوليات حامل/حاملي بطاقات الخصم المباشر الإضافيين.

٥-٦ لا تتأثر تعهدات والتزامات ومسؤوليات حامل بطاقة الخصم المباشر الرئيسي وحامل بطاقة الخصم المباشر الإضافي تجاه البنك ولا تتأثر حقوق البنك المنصوص عليها في هذه الأحكام والشروط بأي طريقة من الطرق، بأي نزاع قد ينشأ بين حامل بطاقة الخصم المباشر الرئيسي وحامل بطاقة الخصم المباشر الإضافي.

٦-٦ يجب على حامل بطاقة الخصم المباشر الرئيسية تعويض البنك عن أي خسائر وأضرار والتزامات وتكاليف ومصاريف، يتكبدها البنك بسبب أي فقدان لحامل بطاقة الخصم المباشر الإضافية لأهليته القانونية أو إصابته بأي عجز أو بسبب أي مخالفة لهذه الأحكام والشروط من جانب حامل بطاقة الخصم المباشر الإضافية.

v - فقدان البطاقة و/أو رقم التعريف الشخصي

١-٧ في حالة فقدان أو سرقة بطاقة الخصم المباشر أو إذا تم الإفصاح عن رقم التعريف الشخصي إلى أي طرف آخر، يجب على حامل بطاقة الخصم المباشر إبلاغ البنك فوراً بتلك الخسارة أو السرقة أو الإفصاح مع ذكر كافة تفاصيل أي من تلك الوقائع، وفي حالة الضرورة، إبلاغ الشرطة في البلد الذي وقعت فيه الخسارة أو السرقة أو الإفصاح. وحتى إبلاغ البنك بالخسارة أو السرقة أو الإفصاح، يكون حامل بطاقة الخصم المباشر مسؤولاً عن كافة المعاملات المزعوم تنفيذها باستخدام بطاقة الخصم المباشر.

٢-٧ يجوز للبنك، حسب تقديره المطلق، إصدار بطاقة بديلة لأي بطاقة خصم مباشر يتم فقدانها أو سرقتها أو إصدار رقم تعريف شخصي جديد طبقاً لتلك الأحكام والشروط أو طبقاً لتلك الأحكام والشروط الأخرى التي يراها البنك مناسبة.

٣-٧ في حالة إسترداد حامل بطاقة الخصم المباشر لبطاقة الخصم المباشر المفقودة أو المسروقة، يجب عليه إعادة تلك البطاقة المستعادة فوراً بعد تمزيقها إلى نصفين إلى البنك دون استخدامها. ويجب على حامل بطاقة الخصم المباشر عدم استخدام رقم التعريف الشخصي بعد الإفصاح عنه إلى أي طرف.

٨ - الإنهاء

١-٨ يجوز للبنك، حسب تقديره، إنهاء صلاحية بطاقة الخصم المباشر بموجب توجيه إشعار خطي مسبق إلى حامل بطاقة الخصم المباشر. وعند ذلك الإنهاء، يجب على حامل بطاقة الخصم المباشر التوقف فوراً عن استخدام بطاقة/بطاقات الخصم المباشر المعنية بأي طريقة كانت. وإعادة بطاقة/بطاقات الخصم المباشر إلى البنك بعد تمزيقها إلى نصفين. وتصبح عندئذ كافة الأتعاب والرسوم المنطبقة مستحقة وقابلة للدفع فوراً إلى البنك. وتستمر كافة التعهدات والواجبات والالتزامات الخاصة بحامل بطاقة الخصم المباشر المذكورة في هذه الأحكام والشروط في السريان والإنطباق بالرغم من إنهاء صلاحية بطاقة الخصم المباشر.

٢-٨ يتم تعليق أو إنهاء استخدام بطاقة الخصم المباشر فوراً عند تعليق أو إنهاء الحساب أو التسهيلات الائتمانية المتاحة إلى حامل بطاقة الخصم المباشر على بطاقة الخصم المباشر.

٣-٨ يجوز لحامل بطاقة الخصم المباشر، في أي وقت، إبلاغ البنك بنيته إقفال الحساب وإنهاء استخدام كافة بطاقات الخصم المباشر بموجب توجيه إشعار خطي بذلك إلى البنك، وإعادة جميع بطاقات الخصم المباشر بعد تمزيقها إلى نصفين إلى البنك. ولا يتم إقفال الحساب إلا بعد استلام البنك لكافة بطاقات الخصم المباشر ممزقة إلى نصفين وتسديد جميع الرسوم والالتزامات المترتبة في الحساب بالكامل.

٩ - الإخلاء من المسؤولية

١-٩ يوافق حامل بطاقة الخصم المباشر على ويتعهد بتعويض وحماية البنك عن ومن أي خسائر وأضرار والالتزامات ومسؤوليات ومصاريف، قانونية كانت أم خلافه، قد يتكبدها البنك بموجب هذه الأحكام والشروط بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر (أ) أي مخالفة لهذه الأحكام والشروط من جانب حامل بطاقة الخصم المباشر، أو (ب) إنفاذ حقوق البنك المنصوص عليها في هذه الوثيقة. ويجوز خصم كافة التكاليف والمصاريف بما فيها أتعاب المحاماة المتكبدة بواسطة البنك لإنفاذ والسعي لإنفاذ هذه الأحكام والشروط أو خلافه من أي حساب/حسابات خاصة بحامل بطاقة الخصم المباشر لدى البنك، ويجب دفعها بواسطة حامل بطاقة الخصم المباشر.

٢-٩ لا يكون البنك مسؤولاً عن أي التزام أو خسارة أو أضرار مهما كانت يعاني منها أو تلحق بحامل بطاقة الخصم المباشر نتيجة (أ) رفض البنك أو التاجر أو أي بنك آخر أو مؤسسة مالية أو أي جهاز صراف آلي أو أي طرف آخر السماح بتنفيذ أي معاملة بطاقة خصم مباشر أو رفض قبول بطاقة الخصم المباشر أو رقم بطاقة الخصم المباشر أو رقم التعريف الشخصي أو رفض منح أو توفير سحبات نقدية، أو (ب) أي عيب أو نقص في البضائع أو الخدمات المقدمة إلى حامل بطاقة الخصم المباشر بواسطة أي تاجر أو، حيثما ينطبق، عن أي مخالفة أو عدم أداء بواسطة أي تاجر لأي معاملة بطاقة خصم مباشر، أو (ج) تعطل أي جهاز أو توقف أو انقطاع أنظمة الاتصالات أو شبكات الدفع الخاصة بالبنك أو أي شبكات دفع محلية/دولية، أو (د) إنفاذ حقوق البنك بالطريقة المنصوص عليها في الأحكام والشروط هذه، أو (هـ) أي ضرر قد يلحق بالسمعة الائتمانية لحامل بطاقة الخصم المباشر أو سمعته الشخصية بخصوص أو في ما يتعلق باستعادة حيازة بطاقة الخصم المباشر، أو (و) أي إفادة خاطئة أو إساءة تقديم أو خطأ أو إغفال في أي بيانات مفتح عنها بواسطة البنك، أو (ز) أي معاملات قد يتم تنفيذها نتيجة لأي تصرف احتيالي (ما لم يكن ذلك التصرف الاحتيالي مرتكباً بواسطة أحد موظفي البنك)، و/أو

(د) أي نزاع قد ينشأ بين حامل البطاقة وأي تاجر أو بنك آخر أو مؤسسة مالية أخرى أو أي شخص آخر.

١٠ - الإشعارات

بالإضافة إلى أي متطلبات أخرى خاصة بالإشعارات واردة في أي مكان آخر في هذه الوثيقة:

١-١٠ في حالة مغادرة حامل بطاقة الخصم المباشر دولة الإمارات العربية المتحدة للإقامة في أي مكان آخر، يجب إعادة بطاقة الخصم المباشر بما في ذلك بطاقة/بطاقات الخصم المباشر الإضافية إلى البنك قبل أربعة عشر (١٤) يوماً من مغادرة حامل بطاقة الخصم المباشر لدولة الإمارات العربية المتحدة، ويعتبر استخدام بطاقة الخصم المباشر بما في ذلك بطاقة/بطاقات الخصم المباشر الإضافية قد إنهي. وعند ذلك الإنهاء، لا يكون الرسم السنوي قابلاً للإسترداد.

٢-١٠ تعتبر كافة المراسلات المنفذة بموجب الأحكام والشروط هذه والمرسلة إلى حامل بطاقة الخصم المباشر الرئيسية أو حامل بطاقة الخصم المباشر الإضافية مراسلات مرسلة إلى كليهما.

١١ - المتطلبات المستندية

١-١١ يتعهد حامل بطاقة الخصم المباشر بموافاة البنك بأسرع وقت ممكن عند الطلب بكافة المستندات، بما فيها مستندات التأسيس ورخص الأعمال والتصاريح التي قد يطلبها البنك في ما يتعلق بإصدار بطاقة الخصم المباشر.

١٢ - القانون المطبق وتسوية النزاعات

١-١٢ يخضع إصدار واستخدام بطاقة الخصم المباشر والأحكام والشروط هذه إلى قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢-١٢ يتم إحالة أي نزاع أو خلاف قد ينشأ بين البنك وحامل بطاقة الخصم المباشر بخصوص بطاقة الخصم المباشر والحساب وأي مبالغ مترصدة في الحساب أو الأحكام والشروط هذه للتسوية بواسطة المحاكم المدنية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

القسم (ج)

خدمات موبايل بنك من بنك أبوظبي التجاري

تخضع خدمات موبايل بنك من بنك أبوظبي التجاري للأحكام والشروط التالية الواردة في القسم (ج) «الأحكام والشروط». تستمر الأحكام والشروط الأخرى التي تحكم الحساب/الحسابات لدى البنك في الإنطباق باستثناء في حالة وجود أي تعارض بين تلك الأحكام والشروط الأخرى والأحكام والشروط هذه، وفي هذه الحالة، تخضع الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك إلى الأحكام والشروط هذه. بمجرد التسجيل في خدمات موبايل بنك واستخدام تلك الخدمات، يقر ويقبل صاحب الحساب بهذه الأحكام والشروط وأي أحكام وشروط تكميلية قد تكون مطبقة لدى البنك من وقت إلى آخر والأحكام والشروط العامة لتشغيل الحسابات لدى بنك أبوظبي التجاري.

١ - تعريف المصطلحات

التعابير الواردة بخط أسود داكن المستخدمة في هذا القسم وغير المعرفة في القسم (ج) هذا، يكون لها المعاني المحددة لها في الأحكام والشروط العامة لتشغيل الحساب.

أيضا ظهرت في هذه الأحكام والشروط، يكون للكلمات والتعابير التالية المعاني المحددة مقابل كل منها، ما لم يتطلب سياق النص خلاف ذلك:

«الإشعارات» يعني هذا التعبير، الرسائل المرتبطة بحسابات العميل المسبقة التحديد والمسبقة الربط إستجابة للتنبيهات المرسلة بواسطة رسائل نصية قصيرة.

«الفرع» يعني هذا التعبير، فرع بنك أبوظبي التجاري المحتفظ لديه بحساب خدمات موبايل بنك.

«مزود الخدمة» يعني هذا التعبير، مزود خدمة الهاتف المتحرك المتعاقد معه البنك لتوفير خدمات موبايل بنك.

«الطلبات» يعني هذا التعبير، أي طلب من جانب صاحب الحساب للحصول على معلومات تتعلق بأي معاملات في حساب خدمات موبايل بنك أو بخصوص تنفيذ تلك المعاملات ورد بنك أبوظبي التجاري عليها.

«الرسائل النصية القصيرة» يعني هذا التعبير، خدمة الرسائل النصية القصيرة المرسلة عبر الهاتف المتحرك أو البريد الإلكتروني أو الفاكس أو أي وسيلة أخرى من وسائل الاتصالات.

«حساب موبايل بنك» يعني هذا التعبير، أي حساب يتم استخدام خدمات موبايل بنك بخصوصه.

«خدمات موبايل بنك» يعني هذا التعبير، خدمات الإشعارات وخدمات الطلبات وأي خدمات إضافية أخرى قد يقدمها البنك إلى صاحب الحساب من وقت إلى آخر باستخدام الرسائل النصية القصيرة.

«التنبيهات» يعني هذا التعبير، التنبيهات المعدة حسب طلب صاحب الحساب التي يقوم صاحب الحساب بتحديدتها أو إبلاغ البنك بها بخصوص وقائع أو معاملات معينة تتعلق بحساب موبايل بنك بغرض تمكين البنك من إرسال الإشعارات ذات الصلة إلى صاحب الحساب ورسائل الإشعارات العامة (مثل التهاني بالميلاد أو إشعارات طرح الخدمات الجديدة) يتم إرسالها بواسطة البنك من وقت إلى آخر.

٢ - أمور عامة

١-٢ يدرك صاحب الحساب أن خدمات موبايل بنك تتكون من خدمات الإشعارات وخدمات الطلبات.

٢-٢ يقوم البنك بموجب خدمات الإشعارات بإرسال إلى صاحب الحساب رسائل إشعارات خاصة في ما يتعلق بالوقائع/المعاملات المرتبطة بحساب/حسابات موبايل بنك الخاصة بصاحب الحساب لدى البنك. ويدرك صاحب الحساب أنه يجوز للبنك، من وقت إلى آخر، إرسال إلى صاحب الحساب إشعارات إضافية تتعلق بحساب/حسابات صاحب الحساب أو منتجات البنك. ويوافق صاحب الحساب على استلام تلك الإشعارات. ويجوز لصاحب الحساب أن يطلب من البنك عدم إرسال إشعارات غير مرتبطة بحساب/ حسابات صاحب الحساب.

٣-٢ تشكل خدمات الموقع جزءاً لا يتجزأ من بعض الخصائص المعينة الموجودة في تطبيقات الهاتف المتحرك القابلة للتنزيل ومن خلال استخدام هذه الخصائص، يوافق صاحب الحساب على تفعيل ومشاركة معلومات موقع جهاز الهاتف المتحرك وهي المعلومات التي يجوز للبنك استخدامها والتي يتم عرضها على خريطة مرتبطة برسائل وتنبيهات محددة وتحديثات للحالة وتنبيهات محددة وأي خصائص أخرى يتم إستحداثها من وقت لآخر باستخدام تلك المعلومات المحددة للموقع، ويجوز تعديل و/أو تغيير و/أو الغاء

خدمات موبايل بنك والأحكام والشروط الخاصة بها حسب التقدير المطلق للبنك دون إشعار مسبق.

٤-٢ يمكن لصاحب الحساب، بموجب خدمات الطلبات، إرسال طلب من خلال رسالة نصية قصيرة إلى رقم الهاتف الذي يوافي البنك صاحب الحساب به لطلب معلومات تتعلق بحساب/ حسابات موبايل بنك الخاصة بصاحب الحساب أو تنفيذ معاملات تتعلق بدفع فواتير المرافق أو إجراء تحويلات مالية داخلية وخارجية من أو إلى أي حساب، ودفع فواتير بطاقات الائتمان وتفعيل البطاقات وطلب دفاتر الشيكات وإضافة رصيد في و/أو تجديد حساب "واصل" وبرامج مماثلة أخرى، وتلك المعاملات الأخرى التي يجوز للبنك استحداثها من وقت إلى آخر. وعند تنفيذ المعاملة، يقوم البنك بإرسال رسالة نصية قصيرة إلى صاحب الحساب لتأكيد التنفيذ.

0-٢ للاستفادة من خدمات موبايل بنك، يجب على صاحب الحساب التسجيل في خدمات موبايل بنك لدى أي فرع من فروع البنك أو من خلال خدماتي الإلكترونية ADCB@active أو من خلال مركز الخدمات المصرفية الهاتفية لدى بنك أبوظبي التجاري، أو عن طريق إرسال رسالة نصية قصيرة إلى رقم الهاتف الذي يوافي البنك صاحب الحساب به. ويدرك صاحب الحساب أن ذلك التسجيل في خدمة موبايل بنك يعتبر موافقة من جانب صاحب الحساب على هذه الأحكام والشروط. ويحتفظ البنك بحق قبول أو رفض تسجيل طلب صاحب الحساب دون إبداء أي أسباب.

٦-٢ لا يتحمل بنك أبوظبي التجاري أي مسؤولية عن إخفاق صاحب الحساب في استلام أي إشعار أو عن الإخفاق في تنفيذ أي طلب في حالة إخفاق صاحب الحساب في تزويد البنك بمعلومات محدثة. ويوافق صاحب الحساب على تقديم أي معلومات إضافية يطلبها البنك من وقت إلى آخر، لأغراض إتاحة خدمات موبايل بنك لصاحب الحساب.

٣ - التوافرية

١-٣ تكون خدمات موبايل بنك متاحة لصاحب الحساب بناء على طلب صاحب الحساب.

٢-٣ يتم إرسال الإشعارات والطلبات إلى صاحب الحساب فقط إذا كان صاحب الحساب داخل منطقة التغطية الخاصة بمزود الخدمة أو داخل مناطق تشكل جزءاً من شبكة التجوال الخاصة بمزود الخدمة.

٣-٣ يجوز للبنك، إن كان ذلك مجدياً، تمديد خدمات المعاملات المصرفية عبر الرسائل النصية القصيرة لتشمل مزودي خدمات آخرين كما وقد يعلن البنك عن ذلك من وقت إلى آخر.

٤ - الإجراءات

١-٤ لاستلام الإشعارات، يحتاج صاحب الحساب إلى موافاة البنك بمجموعة من التنبيهات إما: (١) على الموقع الإلكتروني لبنك أبوظبي التجاري من خلال خدماتي الإلكترونية ADCB@active، أو (٢) من خلال مركز الخدمات المصرفية عبر الهاتف الخاص بالبنك، أو (٣) عن طريق تعليمات خطية.

٢-٤ يكون صاحب الحساب مسؤولاً عن التعرف بنفسه على الإجراءات الخاصة باستخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك، ولا يتحمل بنك أبوظبي التجاري أي مسؤولية عن أي خطأ من جانب صاحب الحساب في تحديد التنبيهات.

٣-٤ لتحديد التنبيهات عبر الموقع الإلكتروني للبنك، يجوز مطالبة صاحب الحساب باستخدام خدماتي الإلكترونية ADCB@active، وفي هذه الحالة تنطبق الأحكام والشروط الخاصة بتلك الخدمة. ولتحديد التنبيهات من خلال مركز

خدمة المعاملات المصرفية عبر الهاتف الخاص بالبنك، يكون صاحب الحساب مطالباً باستخدام رقم تعريفه الشخصي (كما هو معرف في القسم هـ)، وفي هذه الحالة تنطبق أحكام وشروط الخدمات المصرفية الهاتفية الخاصة بالبنك على ذلك الإستخدام. ويجب قراءة الأحكام والشروط المتعلقة بخدماتي الإلكترونية ADCB@ctive وخدمة المعاملات المصرفية الهاتفية لدى بنك أبوظبي التجاري بصفة مشتركة مع وبالإضافة إلى هذه الأحكام والشروط. ولتحديد التنبيهات من خلال تعليمات خطية، يجب على صاحب الحساب تعبئة استمارة الطلب المخصصة لذلك، وتوقيع هذه الاستمارة وتسليمها بالفاكس/شركة تسليم البريد إلى بنك أبوظبي التجاري بغرض تمكين البنك من تحديد الإشعارات التي يتعين توجيهها إلى صاحب الحساب بعد التحقق من ذلك الطلب.

٤-٤ يقر صاحب الحساب بأنه يجوز للبنك في أي مرحلة لاحقة إرسال إشعارات وطلبات عبر وسائط إتصالات إضافية. ومبدئياً، يتم إرسال الإشعارات والطلبات عبر البريد الإلكتروني و/أو من خلال رسائل نصية قصيرة إلى رقم الهاتف المتحرك الخاص بصاحب الحساب. ويجوز للبنك، من وقت إلى آخر، تغيير خصائص أي تنبيه أو إشعار أو طلب. ويكون صاحب الحساب مسؤولاً عن تحديث معلوماته في ما يتعلق بتوافرية التنبيهات أو الإشعارات أو الطلبات التي يتم إبلاغه بها بواسطة البنك من خلال موقعه الإلكتروني. ويجوز لصاحب الحساب، من وقت إلى آخر، تغيير التنبيهات أو الإضافة الى التنبيهات التي قام باختيارها دون الحاجة إلى تسجيل جديد.

٥-٤ يقبل صاحب الحساب بأن جميع المعلومات/التعليمات/التنبيهات/الطلبات سوف يتم إرسالها و/أو تخزينها في مواقع مختلفة ويتم الوصول إليها بواسطة موظفي البنك (وشركاته المرتبطة) داخل أو خارج دولة الإمارات العربية المتحدة. ويوافق صاحب الحساب بموجبه على هذا التحويل و/أو التخزين و/أو الوصول.

٥ - الحسابات المشتركة

١-٥ بالنسبة للحسابات المشتركة، تكون خدمات موبايل بنك متاحة فقط للمفوض بالتوقيع الرئيسي أو الظاهر أسمه أولاً في سجلات البنك.

٦ - تحديد التنبيهات واستلام الإشعارات وإرسال الطلبات واستلام المعلومات

١-٦ لا يقر البنك باستلام أي تنبيهات مرسلة بواسطة صاحب الحساب كما لا يتحمل البنك أي مسؤولية بخصوص التحقق من صحة أي تنبيهات و/أو طلبات أو رقم الهاتف المتحرك الخاص بصاحب الحساب. ويبدل بنك أبوظبي التجاري جهده لتنفيذ التنبيهات و/أو الطلبات على أساس بذل أفضل المجهودات وبأسرع وقت ممكن بصورة عملية.

٢-٦ يجوز لبنك أبوظبي التجاري، حسب تقديره، عدم تنفيذ أي تنبيهات و/أو طلبات إذا كان لدى البنك سبب يدعو للاعتقاد، حسب تقديره المطلق، أن التنبيهات و/أو الطلبات غير حقيقية أو غير مناسبة بأي طريقة أخرى أو غير واضحة أو مثيرة للشك أو لا يمكن تنفيذها. وفي هذه الحالة، لا يكون البنك ملزماً بإبلاغ صاحب الحساب بقراره.

٣-٦ يكون صاحب الحساب مسؤولاً عن إبلاغ البنك بأي تغييرات في رقم هاتفه أو عنوان بريده الإلكتروني أو بيانات حساب المعاملات المصرفية الهاتفية الخاص بصاحب الحساب ولا يكون البنك مسؤولاً عن إستلام أو إخفاق صاحب الحساب في إستلام أي إشعارات أو طلبات على رقم الهاتف المتحرك الخاص بصاحب الحساب أو عنوان بريده الإلكتروني المسجل لدى البنك.

٤-٦ يقر صاحب الحساب بأنه يتعين عليه ترك هاتفه المتحرك في وضعية «التشغيل» ويجب أن يكون موصلًا بشبكة أحد مزودي خدمات الهاتف المتحرك حتى يمكن له استلام الإشعارات والطلبات. وفي حالة ترك صاحب الحساب لهاتفه المتحرك في وضعية «الإغلاق» لمدة ثماني وأربعين (٤٨) ساعة متصلة من وقت تسليم أي رسالة بإشعار أو طلب بواسطة البنك، قد لا يتم استلام تلك الرسالة المعينة بواسطة صاحب الحساب.

٥-٦ يقوم البنك بتنفيذ إجراءات التنبيهات والطلبات عند استلام البنك لها. ويقر صاحب الحساب بأنه سيكون هناك فترة زمنية معينة بين تنفيذ بنك أبوظبي التجاري لإجراءات التنبيهات والطلبات وإرسال الإشعارات والمعلومات المطلوبة وتأكيد تنفيذ الطلب.

٦-٦ يقر صاحب الحساب بأن خدمات المعاملات المصرفية الهاتفية تعتمد على البنية التحتية وإمكانيات التوصيل والخدمات المقدمة من قبل مزود الخدمة ومزودي الخدمات الآخرين المعينين من قبل البنك وصاحب الحساب. ويقبل صاحب الحساب أن دقة وجوهزية الإشعارات والمعلومات واستلامها في مواعيدها واستلام تأكيد تنفيذ الطلبات المرسلة بواسطة البنك يعتمد على عوامل تؤثر على مزود الخدمة ومزودي الخدمات الآخرين. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن عدم تسليم أو تأخير تسليم الإشعارات و/أو المعلومات و/أو تأكيد تنفيذ الطلبات أو عن أي أخطاء أو خسائر أو إنقطاع في إرسال الإشعارات و/أو المعلومات و/أو تأكيد تنفيذ الطلبات إلى صاحب الحساب. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن عدم استلام الإشعارات و/أو المعلومات و/أو الإخفاق في تنفيذ الطلبات بسبب عيوب فنية يعاني منها الهاتف الخاص بصاحب الحساب أو أي أضرار أو خسائر يتكبدها صاحب الحساب بسبب استخدام خدمات المعاملات المصرفية الهاتفية (بما في ذلك الاعتماد على الإشعارات و/أو المعلومات و/أو تأكيد تنفيذ الطلبات) لأسباب لا تعود بصفة مباشرة إلى البنك. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية بأي طريقة كانت تجاه صاحب الحساب في ما يتعلق باستخدام خدمات موبايل بنك.

٧-٦ يقبل صاحب الحساب أن كل من الإشعارات و/أو المعلومات و/أو تأكيدات تنفيذ الطلبات قد تحتوي على معلومات تتعلق بصاحب الحساب و/أو حسابه/حساباته. ويصرح صاحب الحساب للبنك بإرسال تلك المعلومات المتعلقة بالحساب. ويقر صاحب الحساب بأن تلك الإشعارات و/أو المعلومات و/أو تأكيدات تنفيذ الطلبات المرسلة إليه تحتوي على معلومات سرية، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن النتائج المترتبة على الإفصاح عن تلك المعلومات السرية إلى أي طرف ثالث.

٧- سحب أو إنهاء الخدمة

يجوز لبنك أبوظبي التجاري، حسب تقديره، ودون أي إشعار مسبق، إيقاف خدمات موبايل بنك بصفة مؤقتة أو إنهاء تلك الخدمات نهائياً.

٨- الرسوم

يقدم بنك أبوظبي التجاري في الوقت الحالي خدمات موبايل بنك مجاناً. ويحتفظ البنك بحق فرض رسوم على صاحب الحساب مقابل استخدام خدمات موبايل بنك. وسوف يقوم البنك مستقبلاً بفرض تلك الرسوم مقابل استخدام خدمة الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك بواسطة صاحب الحساب. وسيقوم البنك بإبلاغ صاحب الحساب بتلك الرسوم كما وعندما تصبح منطبقة. ويكون صاحب الحساب مسؤولاً عن دفع قيمة وقت الإرسال أو أي رسوم أخرى قد يتم فرضها بواسطة مزود الخدمة في ما يتعلق بإرسال الطلبات و/أو استلام الإشعارات أو المعلومات أو تأكيد تنفيذ الطلبات طبقاً للأحكام والشروط الخاصة بمزود الخدمة.

٩- إخلاء المسؤولية

١-٩ يتحمل صاحب الحساب وحده المسؤولية عن حماية رقم تعريفه الشخصي وكلمة

المرور إلى التطبيقات القابلة للتنزيل وشفرة التفعيل وشفرة إعادة التفعيل وكلمة المرور لمرة واحدة ورقم هاتفه المتحرك وعنوان بريده الإلكتروني.

٢-٩ لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن: (أ) أي استخدام غير مصرح به لرقم تعريف صاحب الحساب أو رقم هاتفه المتحرك أو عنوان بريده الإلكتروني لإجراء أي معاملات غير مشروعة أو إصدار أي تعليمات/تنبيهات/طلبات مكررة أو تنطوي على أخطاء، و(ب) التصرف بحسن نية بناءً على أي تعليمات/تنبيهات/طلبات مستلمة بواسطة البنك، و(ج) أي أخطاء أو تقصير أو تأخير أو عدم قدرة من جانب البنك للتصرف بناءً على كافة أو أي من التعليمات/التنبيهات، و(د) أي فقدان لأي معلومات/تعليمات/إشعارات/طلبات أثناء الإرسال، و(هـ) أي وصول غير مصرح به من قبل أي شخص آخر إلى أي معلومات/تعليمات/تنبيهات/إشعارات/طلبات أو أي مخالفة للسرية و(و) عدم ملاءمة أو سوء عمل جهاز الهاتف المتحرك الخاص بصاحب الحساب أو أي معدات أخرى مملوكة له.

٣-٩ لا يكون البنك معنياً بأي نزاع قد ينشأ بين صاحب الحساب ومزود الخدمة أو أي طرف ثالث، ولا يقدم البنك أي تعهد أو ضمان بخصوص جودة الخدمة المقدمة من قبل مزود الخدمة أو أي طرف ثالث ولا يقدم أي ضمان بخصوص تسليم محتويات كل إشعار أو أي معلومات أخرى بدقة وفي الموعد المحدد لها.

١٠ - المسؤولية والتعويض

لا يجوز لصاحب الحساب التدخل في خدمات موبايل بنك أو إساءة استخدام تلك الخدمات بأي طريقة كانت، وفي حالة نشوء أي أضرار بسبب أي استخدام غير صحيح أو غير مشروع لتلك الخدمات من قبل صاحب الحساب، يكون صاحب الحساب مسؤولاً عن أي أضرار قد تلحق بالبنك، وفي حالة إبلاغ صاحب الحساب للبنك برغبته في الإنسحاب من خدمات موبايل بنك، يظل صاحب الحساب مسؤولاً عن كافة التنبيهات والإشعارات والطلبات والمعاملات المنفذة قبل إيقاف خدمات موبايل بنك بواسطة البنك.

١١ - الفيروسات والمشاكل الفنية

لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي ضرر و/أو أذى قد ينتج عن اللرسال من خلال خدمات موبايل بنك بسبب أي فيروس و/أو أي رمز متحرك أو وسيلة برمجة أخرى يمكن استخدامها للدخول إلى أو تعديل أو حذف أو إفساد أو إبطال تفعيل أو إيقاف أو إعاقه بأي طريقة أخرى تشغيل خدمات موبايل بنك و/أو أي برمجيات أو معدات أو بيانات أو ممتلكات خاصة بأي عميل.

١٢ - المعدات / البرمجيات

١-١٢ يتحمل صاحب الحساب وحده مسؤولية التأكد من أن جهاز الهاتف المتحرك و/أو المعدات الأخرى التي يصل صاحب الحساب من خلالها إلى خدمات موبايل بنك ويستخدم بواسطتها خدمات موبايل بنك، مناسبة لذلك الاستخدام وأنها تعمل بشكل صحيح.

٢-١٢ عند إتمام الإجراءات المحددة للتركيب والتفعيل، يتم منح صاحب الحساب حق مقيد وغير حصري وغير قابل للتحويل في استخدام البرمجيات، شريطة موافقة العميل على مايلي:

(أ) عدم استخدام البرمجيات لأي غرض بخلاف الدخول إلى الحساب الخاص بصاحب الحساب عبر خدمات موبايل بنك باستخدام جهاز الهاتف المتحرك الخاص بصاحب الحساب، و

- (ب) عدم تمكين أو السماح لأي شخص بالوصول إلى البرمجيات أو ترك جهاز الهاتف المتحرك دون مراقبة بطريقة تمكن الآخرين من الوصول إلى البرمجيات، و
- (ج) عدم إعادة إنتاج أو تعديل أو عكس هندسة أو فك رموز البرمجيات أو السماح لأي شخص آخر بالقيام بذلك،
- (د) عدم تمكين و/أو السماح لأي شخص آخر بتنزيل نسخة من البرمجيات.

٣-١٢ يقر صاحب الحساب أن خدمات موبايل بنك وكافة البرمجيات مملوكة للبنك أو مرخص بها للبنك بواسطة مزودي خدمات آخرين.

٤-١٢ يوافق صاحب الحساب على الإبقاء على البرمجيات محدثة دائماً.

٥-١٢ يوافق صاحب الحساب على ويقر بأن البنك غير مطالب بدعم و/أو ضمان التوافقية مع أي جهاز هاتف متحرك معين أو أي أنظمة تشغيل معينة.

القسم (د)

ADC@active المعاملات المصرفية الشخصية عبر الإنترنت

تخضع خدمة ADC@active المعاملات المصرفية الشخصية عبر الإنترنت من بنك أبوظبي التجاري للأحكام والشروط التالية الواردة في القسم (د) ("الأحكام والشروط"). تستمر الأحكام والشروط الأخرى التي تحكم الحساب/الحسابات لدى البنك في الإنطباق باستثناء في حالة وجود أي تعارض بين تلك الأحكام والشروط الأخرى والأحكام والشروط هذه، وفي هذه الحالة، تخضع خدمة ADC@active للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت إلى الأحكام والشروط هذه. بمجرد التسجيل في خدمة ADC@active للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت واستخدام تلك الخدمات، يقر ويقبل صاحب الحساب بهذه الأحكام والشروط وأي أحكام وشروط تكميلية قد تكون مطبقة لدى البنك من وقت إلى آخر والأحكام والشروط العامة لتشغيل الحسابات لدى بنك أبوظبي التجاري.

١ - التعاريف

التعابير الواردة بخط أسود داكن المستخدمة في هذا القسم وغير المعرفة في القسم (د) هذا، يكون لها المعاني المحددة لها في الأحكام والشروط العامة لتشغيل الحساب.

أينما ظهرت في هذه الأحكام والشروط، يكون للكلمات والتعابير التالية المعاني المحددة مقابل كل منها، ما لم يتطلب سياق النص خلاف ذلك:

«درهم إمارات» يعني هذا التعبير، عملة درهم الإمارات.

«يوم عمل مصرفي» يعني هذا التعبير، أي يوم تكون فيه البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة مفتوحة لممارسة أعمالها.

«التعليمات» يعني هذا التعبير، أي طلب أو تعليمات صادرة إلى البنك من خلال خدمة ADC@active للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت.

«خدمة ADC@active للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت» يعني هذا التعبير، خدمة المعاملات المصرفية عبر الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، بما في ذلك المعاملات المصرفية الشخصية عبر الإنترنت التي يتيحها البنك من خلال موقعه الإلكتروني والتي يمكن الوصول إليها عبر شبكة الإنترنت للتمكين من إستلام وإرسال المعلومات والتعليمات إلكترونياً (بما في ذلك تلك المعلومات والتعليمات المتعلقة بأي حساب).

«كلمة المرور» يعني هذا التعبير، تعبير فريد يتكون من ثمانية أحرف وأرقام يستخدم للدخول إلى خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت.

«الإمارات العربية المتحدة» يعني هذا التعبير، دولة الإمارات العربية المتحدة.

«هوية المستخدم» يعني هذا التعبير، رقم الهوية المكون من ٦ - ٢٠ عدد المخصص لصاحب الحساب بواسطة بنك أبوظبي التجاري للدخول إلى خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت.

٢ - قبول خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت:

باستخدام خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت، يقر ويقبل صاحب الحساب بهذه الأحكام والشروط على أنها ملزمة. إذا كان صاحب الحساب يستخدم في السابق خدمات المعاملات المصرفية عبر الإنترنت من بنك أبوظبي التجاري، فإن أول استخدام لخدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت، يشكل تأكيداً لقبوله لهذه الأحكام والشروط.

٣ - استخدام خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت:

١-٣ بغرض استخدام خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت، يجب على صاحب الحساب الاحتفاظ بحساب لدى البنك في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويجب أن يتم تسجيله بواسطة البنك لاستخدام خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت. ويحتفظ البنك بحق رفض أي طلب لاستخدام خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت. ويتم التسجيل بواسطة تقديم صاحب الحساب لإستمارة تسجيل عبر الإنترنت، وقبول البنك لذلك التسجيل بموجب تأكيد يظهر على شاشة الحاسب الآلي الخاص بك ينص على أنه قد تم تسجيل صاحب الحساب في الخدمة بنجاح.

٢-٣ يمكن استخدام خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت للإطلاع على رصيد أي حساب أو تحويل الأموال من أو إلى أي حساب والإطلاع على كشف الحساب وإصدار أوامر دفع مستديمة في ما يتعلق بأي حساب ودفع فواتير المرافق والخدمات ودفع فواتير بطاقات الائتمان وطلب الحصول على دفاتر شيكات وتحديث البيانات الشخصية لصاحب الحساب وأي معاملات أخرى قد يستحدثها البنك من وقت إلى آخر.

٤ - التصريح بالتصرف بناءً على التعليمات

١-٤ يوافق صاحب الحساب بصفة نهائية لا رجعة فيها ودون أي قيد أو شرط وعلى مسؤوليته الخاصة على قبول أي تعليمات صادرة في ما يتعلق بخدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت.

٢-٤ يوافق صاحب الحساب على أن أي تعليمات مستلمة من قبل البنك سوف تعتبر تعليمات مصرح بها وقد صدرت عن صاحب الحساب حتى وإن كانت تتعارض مع أي تعليمات أخرى صادرة في أي وقت في ما يتعلق بحساب/ حسابات أو شؤون صاحب الحساب. كما يفوض صاحب الحساب البنك بخصم من حسابه/حساباته أي مبالغ مدفوعة بواسطة البنك أو تكاليف متكبدة بواسطة البنك بموجب أي تعليمات.

٣-٤ يوافق صاحب الحساب على أنه يمكن للبنك التصرف بناءً على أي تعليمات صادرة من صاحب الحساب أو يدعى أنها صادرة بواسطة صاحب الحساب دون

الحصول على أي تأكيد خطي أو أي تأكيد آخر من جانب صاحب الحساب حتى وإن لم تكن تلك المعلومات صادرة أو مصرح بها من قبل صاحب الحساب.

٤-٤ يوافق صاحب الحساب على أنه سوف يتم السماح لأي شخص يستخدم هوية المستخدم وكلمة المرور الخاصة بصاحب الحساب للدخول إلى خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت وإلى حساب/حسابات صاحب الحساب. ويكون البنك غير ملزم بالتأكد من هوية ذلك الشخص أو مصداقية أي تعليمات صادرة بواسطة أي من هؤلاء الأشخاص.

٥-٤ في حالة استلام البنك لتعليمات بتسديد أكثر من دفعة واحدة من أي حساب في نفس اليوم، يقرر البنك ترتيب تلك الدفعات أو الأولوية التي يتم تسديدها.

٦-٤ يبذل البنك مجهودات معقولة لتعديل أو عدم تنفيذ أو تأخير تنفيذ أي تعليمات عند طلب صاحب الحساب من البنك القيام بذلك، ولكن لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي إخفاق في الالتزام بذلك الطلب.

٧-٤ لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي إخفاق أو تأخير أو تقصير آخر من جانب أي طرف ثالث يحتفظ صاحب الحساب بحسابات لديه.

٨-٤ يتحمل صاحب الحساب المسؤولية عن دقة التعليمات الصادرة بواسطة صاحب الحساب، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي آثار قد تترتب بسبب أي تعليمات خاطئة صادرة عن صاحب الحساب أو يزمع أنها صادرة عن صاحب الحساب.

٩-٤ يجوز للبنك تغيير هوية المستخدم أو كلمة المرور الخاصة بصاحب الحساب في أي وقت عن طريق إبلاغ صاحب الحساب بذلك خطياً. ويمكن لصاحب الحساب أيضاً تغيير كلمة المرور الخاصة به في أي وقت عن طريق الإتصال بفريق دعم المعاملات عبر الانترنت لدى البنك.

٥ - تأخير أو رفض التصرف بناءً على تعليمات وعدم توافرية خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت.

١-٥ يجوز للبنك رفض التصرف بناءً على أي تعليمات بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- (أ) إذا كان لدى البنك أي شك أو إذا ارتأى بشكل معقول أن تعليمات صاحب الحساب غير دقيقة أو حقيقية، أو
- (ب) إذا كان هناك أي احتمال بمخالفة البنك لأي قوانين أو أنظمة أو لوائح أو أي مهام مماثلة أخرى بسبب التصرف بناءً على تلك التعليمات، أو
- (ج) في حالة تخطي أي معاملة لقيمة معينة أو أي حد آخر، أو
- (د) إذا كان البنك على علم بوجود أو لديه شك بوجود انتهاك للأجراءات الأمنية، أو
- (هـ) بسبب أي ظروف خارجة عن إرادة البنك وسيطرته (بما في ذلك أعطال أي أجهزة أو معدات أو أي ظروف قهرية أخرى).

٢-٥ يوافق صاحب الحساب على أنه يجوز للبنك تأجيل التصرف بناءً على أي تعليمات أو طلب المزيد من المعلومات قبل التصرف بناءً على أي تعليمات.

٣-٥ يجوز للبنك، في أي وقت، إيقاف الدخول إلى خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت المقدمة لصاحب الحساب عندما يرى البنك ذلك ضرورياً أو مرغوباً به.

٤-٥ يوافق صاحب الحساب على أن متطلبات الصيانة الروتينية والطلب الزائد عن الحد على الأنظمة والأجهزة والظروف الخارجة عن إرادة وسيطرة البنك قد تؤدي إلى عدم توفر خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت أثناء ساعات التشغيل العادية.

٦ - الإجراءات الأمنية

- ١-٦ لتمكين صاحب الحساب من استخدام خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت، يمنح البنك هوية مستخدم، وكلمة مرور مبدئية إلى صاحب الحساب. ويتم استخدام هوية المستخدم وكلمة المرور الخاصة بصاحب الحساب للتعرف عليه بالشكل الصحيح عند دخوله إلى خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت.
- ٢-٦ يجوز للبنك من وقت إلى آخر، تزويد صاحب الحساب بمجموعة من الإرشادات لضمان أمن وسرية هوية المستخدم وكلمة المرور.
- ٣-٦ يجوز للبنك إبطال تفعيل أي هوية مستخدم أو كلمة مرور في أي وقت دون توجيه إشعار، إذا اعتقد البنك بوجود إساءة استخدام لتلك الهوية أو كلمة المرور.

٧ - مسؤوليات صاحب الحساب

- ١-٧ يتحمل صاحب الحساب وحده المسؤولية عن:
- (أ) التأكد من وجود أموال كافية في الحساب المستخدم في ما يتعلق بخدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت قبل تنفيذ أي تحويل مالي. وإذا أصبح أي حساب مكشوفاً لأي سبب من الأسباب نتيجة لاستخدام خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت، يتحمل صاحب الحساب المسؤولية عن القيام فوراً بتغطية العجز بما في ذلك نحو أي رسوم مرتبطة بذلك عن طريق تسديد دفعة مباشرة أو تحويل أموال من أي حساب آخر محتفظ به لدى البنك أو لدى أي بنك آخر.
- (ب) إمتلاك والاحتفاظ بأي أجهزة مطلوبة لتأمين استمرار إمكانية دخول صاحب الحساب إلى واستخدام خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت (مثل الهاتف أو الحاسب الآلي) كما يتحمل صاحب الحساب المسؤولية عن البرمجيات المضادة لفيروسات الحاسب الآلي والإجراءات الأمنية بما فيها الحماية اللازمة للبيانات والمعلومات والسجلات الاحتياطية لهذه البيانات والمعلومات و/أو الأجهزة، وإتخاذ احتياطات معقولة لمعاينة وحماية الأنظمة الداخلية للأجهزة وتطبيقات الحاسب الآلي الخاص بصاحب الحساب من أي فيروسات أو أي خصائص مدمرة أخرى.
- (ج) الالتزام بالأحكام والشروط العامة لتشغيل الحسابات المطبقة لدى البنك بما فيها الحساب/الحسابات.
- (د) دقة جميع المعلومات المرسلة إلى أنظمة البنك بواسطة صاحب الحساب.
- (هـ) استخدام خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت حسب توجيهات البنك.
- (و) مراجعة سجلات وكشوفات حساب صاحب الحساب بعناية وإبلاغ البنك بأسرع وقت ممكن عن أي اختلافات قد تظهر فيها.
- ٢-٧ يوافق صاحب الحساب على:
- (أ) عدم التدخل في أو إلحاق الضرر (أو محاولة التدخل في أو إلحاق الضرر) بأي هوية مستخدم أو كلمة مرور أو بيانات أو برمجيات ذات صلة بخدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت.
- (ب) الحفاظ على أمن وسرية هوية المستخدم وكلمة المرور الخاصة بصاحب الحساب في جميع الأوقات واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع أي استخدام غير مصرح به لهوية المستخدم وكلمة المرور.

وبصفة خاصة، يوافق صاحب الحساب في ما يتعلق باستخدام خدمة

ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت على:

- عدم القيام أبداً بكتابة أو تسجيل بأي طريقة أخرى هوية المستخدم أو كلمة المرور بأي طريقة يمكن لأي شخص آخر فهمها.
- عدم القيام أبداً بتسجيل/تخزين هوية المستخدم وكلمة المرور معاً.
- عدم القيام أبداً بالإفصاح عن هوية المستخدم أو كلمة المرور أو الإجابة عن أسئلة أي شخص في ما يتعلق بهوية المستخدم أو كلمة المرور بمن فيهم موظفي البنك.
- عدم القيام أبداً باختيار كلمة مرور سهلة التخمين أو تمثل تاريخ ميلاد صاحب الحساب أو أي جزء يسهل التعرف عليه من أسم صاحب الحساب أو أي بيانات شخصية يمكن لأشخاص آخرين الوصول إليها بسهولة، مثل رقم هاتف صاحب الحساب.
- عدم القيام أبداً بتسجيل هوية المستخدم أو كلمة المرور الخاصة بصاحب الحساب في أي برنامج حاسب آلي يقوم بتخزينها بصورة تلقائية.
- عدم القيام أبداً بالدخول إلى خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت من خلال أي حاسب آلي مرتبط بأي شبكة منطقة محلية (LAN) أو أي وصلة أو وسيلة عامة للدخول إلى شبكة الإنترنت دون التأكد أولاً من عدم إمكانية ملاحظة أو نسخ أي شخص آخر لهوية المستخدم أو كلمة المرور الخاصة بصاحب الحساب أو الدخول إلى خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت منتحلاً شخصية صاحب الحساب.

(ج) تغيير كلمة المرور الخاصة بصاحب الحساب بصفة منتظمة.

- (د) إبلاغ البنك فوراً في حالة فقدان أو سرقة أي سجل خاص بهوية المستخدم و/أو كلمة المرور الخاصة بصاحب الحساب أو في حالة معرفة أو الشك في أن أي شخص آخر قد أطلع على هوية المستخدم أو كلمة المرور الخاصة بصاحب الحساب أو قام بإجراء أي معاملات غير مصرح بها من خلال خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت، وعندئذ، يبذل البنك قصارى جهده لإلغاء كلمة المرور الخاصة بصاحب الحساب وعمل الترتيبات اللازمة لاختيار/ حصول صاحب الحساب على كلمة مرور جديدة.

(هـ) عدم الرد على الرسائل المستلمة بالبريد الإلكتروني لطلب معلومات سرية، حتى وإن كان يبدو وأنها مستلمة من البنك، وبصفة خاصة، يجب على صاحب الحساب عدم الإفصاح عن كلمة المرور الخاصة بصاحب الحساب في أي رسائل موجهة بالبريد إلى أي شخص بما في ذلك البنك.

(و) الخروج من خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت عند ترك جهاز الحاسب الآلي الخاص بصاحب الحساب دون استخدام.

(ز) الالتزام بأي متطلبات محددة يتم إبلاغ صاحب الحساب بها من قبل البنك لتوفير الحماية الأمنية اللازمة لاستخدام خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت.

٣-٧

كما يتعهد صاحب الحساب بما يلي:

(أ) إبلاغ البنك فوراً، بأي أعطال أو أخطاء أو تضاربات أو اختلافات في استخدام أو تشغيل خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت.

(ب) عدم استخدام خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت لأي أغراض غير مشروعة أو غير قانونية أو غير مصرح بها.

(ج) توقيع أي مستندات إضافية قد تكون مطلوبة من قبل البنك قبل توفير أي خدمات معدلة/إضافية من خلال خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت.

٨ - المسؤولية عن المعاملات غير المصرح بها

١-٨ في حالة نشوء أي خسارة للأموال بسبب أي معاملة غير مصرح بها في الحساب، يتحمل صاحب الحساب المسؤولية عن ذلك إذا ما كانت الخسارة

قد وقعت قبل إبلاغ صاحب الحساب للبنك عن تلك المعاملة غير المصرح بها.

٢-٨ يتحمل صاحب الحساب مسؤولية أي خسارة للأموال قد تنشأ عن أي معاملة:
(أ) إذا كانت المعاملة تنطوي على غش أو تزوير، أو
(ب) في حالة إخفاق صاحب الحساب في الالتزام بأي مسؤوليات حماية أمنية مشار إليها في هذه الأحكام والشروط، أو
(ج) في حالة تأخر صاحب الحساب في إبلاغ البنك بأي معاملة غير مصرح بها.

٣-٨ لا يتحمل صاحب الحساب المسؤولية عن:
(أ) أي معاملة تم تنفيذها من خلال خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت بعد إبلاغ صاحب الحساب للبنك بأي إساءة استخدام أو فقدان أو إفصاح عن أو سرقة لهوية المستخدم أو كلمة المرور الخاصة بصاحب الحساب، أو
(ب) أي تصرف ينطوي على غش أو تزوير أو إهمال جسيم من جانب موظفي أو وكلاء البنك.

٤-٨ يوافق صاحب الحساب على أنه يجوز للبنك الإفصاح عن معلومات عن صاحب الحساب أو عن الحساب إلى أطراف ثالثة، إذا اعتقد أن من شأن ذلك المساعدة على منع وقوع أو استرداد الخسائر.

٩- إخلاء المسؤولية والالتزام

١-٩ يوافق صاحب الحساب على أن شبكة الإنترنت لا تشكل وسيلة اتصالات يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل، وفي حالة اختيار صاحب الحساب إجراء اتصالات عبر تلك الوسيلة، يقوم صاحب الحساب بذلك على مسؤوليته الخاصة وبصفة حصرية، وبناءً عليه، يجب على صاحب الحساب تعويض وحماية البنك وتعويض وحماية موظفي أو وكلاء البنك أو من يسميهم بأسرع وقت ممكن عن ومن كافة التصرفات والإغفالات والإهمال والإجراءات القانونية والمطالبات والطلبات والتعويضات والأضرار والخسائر والتكاليف والمصاريف بما فيها التكاليف القانونية التي قد يدفعها البنك أو يتكبدها لأي سبب كان نتيجة لاستخدام صاحب الحساب لخدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت.

٢-٩ لا يتعهد أو يضمن البنك بأن خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت والموقع الإلكتروني الذي يتم توفير خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الإنترنت من خلاله سوف يكون متاحاً للوفاء بمتطلبات صاحب الحساب أو أن إمكانية الدخول إلى هذه الخدمة أو الموقع الإلكتروني سوف تكون مستمرة دون انقطاع أو عدم وجود أي تأخير أو أعطال أو أخطاء أو إغفالات أو خسائر في المعلومات المرسله أو عدم وجود أي فيروسات أو أي خصائص ملوثة أو مدمرة أخرى أو عدم إلحاق أي ضرر بجهاز الحاسب الآلي الخاص بصاحب الحساب.

٣-٩ نظراً للطبيعة المفتوحة لشبكة الإنترنت التي لا يمكن للبنك السيطرة عليها، فإن البنك لا يستطيع ضمان ولا يضمن توفير الحماية الكاملة لمعاملات صاحب الحساب ضد القرصنة والوصول غير المصرح به وهجمات الفيروسات والمحاولات المتعمدة الأخرى من قبل أطراف ثالثة لإنتهاك أو التغلب على أحدث الخصائص الأمنية المطبقة. ولكن بالرغم من ذلك، فإن البنك سوف يتخذ كافة الخطوات والإجراءات العملية المعقولة للتأكد من أمن وسلامة وحماية معاملات صاحب الحساب. وتشتمل هذه الإجراءات على تركيب خصائص أمنية مصممة للحفاظ على خصوصية وسرية كافة الإتصالات.

- ٤-٩ يكون صاحب الحساب مسؤول عن التأكد من أن قدرته على استخدام خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت مسموح بها بالقانون الذي يخضع إليه.
- ٥-٩ لا يقدم البنك أي تعهدات أو ضمانات بخصوص دقة أو عمل أو أداء وظائف أي برمجيات خاصة بأي أطراف ثالثة قد يتم استخدامها في ما يتعلق بخدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت أو الموقع الإلكتروني المتاحة هذه الخدمة من خلاله.
- ٦-٩ لقد اتخذ البنك إجراءات معقولة لتأمين دقة أو كفاية أو اكتمال المعلومات والمواد (بما فيها النصوص والرسومات البيانية والروابط والمواد الأخرى) التي تحتوي عليها خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت وفي الموقع الإلكتروني الذي يتم الدخول إلى هذه الخدمة من خلاله. بيد أن استخدام خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت والدخول إلى الموقع الإلكتروني المقدمة هذه الخدمة من خلاله يكون على مسؤولية صاحب الحساب الخاصة. ويتم تقديم هذه المعلومات والمواد على أساس "كما هي" و "حسبما تكون متاحة"، ولا يضمن البنك دقة أو كفاية أو إكتمال هذه المعلومات والمواد ويخلى البنك صراحة من أي التزام أو مسؤولية عن أي أخطاء أو إغفالات في أي من هذه المعلومات أو المواد. ولا يمنح البنك أي ضمان من أي نوع كان، سواء ضمني أو صريح أو قانوني، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي ضمانات بعدم انتهاك أي أطراف ثالثة للحقوق أو الملكيات أو الملاءمة لأي غرض خاص وعدم وجود فيروسات حاسب آلي في ما يتعلق بالمعلومات والمواد.
- ٧-٩ ما لم ينص على خلاف ذلك أو يتم الاتفاق مع صاحب الحساب على خلاف ذلك، فإن المعلومات التي تحتوي عليها خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت والمتاحة على الموقع الإلكتروني الذي يتم الدخول إلى هذه الخدمة من خلاله، معدة طبقاً للقوانين والأنظمة واللوائح الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة وبغرض تقديم منتجات أو خدمات داخل دولة الإمارات العربية المتحدة. ولا تكون هذه المعلومات موجهة لصاحب الحساب إذا لم تكن مطابقة لقوانين السلطة القضائية في مكان إقامة صاحب الحساب أو في المكان الذي يدخل فيه صاحب الحساب إلى خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت.
- ٨-٩ تكون سجلات البنك المحتفظ بها في أنظمة الحاسب الآلي أو بأي طريقة أخرى، ما لم يثبت خطئها، مقبولة كدليل حاسم وملزم لتعاملات صاحب الحساب مع البنك في ما يتعلق بخدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت.
- ٩-٩ لا يتحمل البنك أي مسؤولية تجاه صاحب الحساب أو تجاه أي شخص آخر عن أي إهمال أو مخالفة لأي عقد أو أي تعهدات غير حقيقية أو مطالبات أو تأخيرات أو مصاريف أو أضرار أو تعويضات أو أي التزامات أخرى بما فيها التكاليف القانونية أو عن أي خسائر مهما كانت (بما في ذلك أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة أو تبعية أو متزامنة) وبصرف النظر عن ما إذا كانت أي مطالبة تقوم على أساس خسارة الأرباح أو إيرادات الأعمال أو الاستثمار أو السمعة التجارية أو انقطاع الأعمال أو خسارة أي توفيرات متوقعة أو فقدان أي بيانات قد تنشأ عن:
- (أ) تصرف أو إغفاق البنك في التصرف بناءً على أي تعليمات مستلمة من صاحب الحساب أو يعتقد البنك أنه قد تم استلامها من صاحب الحساب.
- (ب) أي خطأ وارد في المعلومات المدخلة والمرسلة إلى أنظمة خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت الخاصة بالبنك.
- (ج) دخول أو استخدام خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت باستخدام هوية مستخدم وكلمة مرور سارية المفعول ولكن بطريقة أو لغرض غير مصرح به من قبل البنك و/أو صاحب الحساب.

- (د) تعطل أجهزة الاتصالات اللاسلكية الخاصة بالبنك أو بصاحب الحساب وشبكات الاتصالات أو أي أعطال ميكانيكية أو إنقطاع للتيار الكهربائي أو أي عطل في المعدات أو عدم كفاية للمعدات.
- (هـ) أي حالة أو سبب خارج بشكل معقول عن إرادة وسيطرة البنك بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر حوادث القضاء والقدر أو إنقطاع التيار الكهربائي أو التفاوتات في إمدادات الطاقة أو أعطال في الماكينات أو الأجهزة أو أنظمة المعالجة أو الاضرابات أو أعمال الشغب أو الحرب أو وقائع منع العمال من الوصول إلى أماكن أعمالهم أو الاضرابات الصناعية أو الإجراءات الحكومية أو إنقطاع خطوط الاتصالات.
- (و) أي أنشطة تنطوي على غش أو تدليس أو إهمال من جانب صاحب الحساب.
- (ز) أي تأخير في إرسال البيانات بين صاحب الحساب وبين أي مستلم للمعلومات سواء بسبب أي أعطال أو فيروسات أو أخطاء في المعدات الخاصة بصاحب الحساب أو البرمجيات المستخدمة من خلال معدات أو أجهزة صاحب الحساب.
- (ح) أي آثار مترتبة على أي فيروسات أو خصائص مدمرة أخرى قد يكون لها تأثير سلبي على الأجهزة أو المعدات أو البرمجيات أو الأنظمة الخاصة بصاحب الحساب.
- (ط) إضفاق أي معاملة.
- (ي) أي سبب آخر.

باستثناء عندما يكون ذلك بسبب الإهمال الجسيم أو التقصير المتعمد من جانب البنك شريطة أن يكون التزام البنك مقتصرًا على ومقيداً بتقديم الخدمات مرة أخرى أو رد الرسوم المدفوعة مقابل تقديم الخدمات.

- ١٠-٩ لا يقدم البنك أي تعهدات ولا يقدم أي ضمانات صريحة كانت أم ضمنية بخصوص دقة وإكتمال محتوى أي موقع إلكتروني/الصفحة الرئيسية لأي موقع إلكتروني تكون مربوطة بالموقع الإلكتروني الخاص بالبنك أو أي روابط متاحة لصاحب الحساب بموجب أي رسائل تسويقية أو ترويجية قد يقوم البنك بإرسالها إلى صاحب الحساب. ولا يكون البنك مسؤولاً عن أي خسائر أو أضرار أو مصاريف أو التزامات متكبدة بواسطة صاحب الحساب نتيجة لأي اعتماد على أو استخدام لمحتويات أي من تلك المواقع الإلكترونية/الصفحة الرئيسية لأي من تلك المواقع.

١٠- إنهاء خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت والأحكام والشروط

- ١-١٠ يجوز لصاحب الحساب أن يطلب إنهاء إمكانية دخوله إلى خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت في أي وقت بموجب توجيه إشعار خطي مسبق مدته واحد وعشرين (٢١) يوماً إلى البنك، ويكون صاحب الحساب مسؤولاً عن كافة المعاملات حتى وقت إلغاء إمكانية دخول صاحب الحساب إلى خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت.
- ٢-١٠ لا يقوم البنك بتنفيذ تحويلات الأموال التي تم إصدار تعليمات بها يكون المقرر تنفيذها بعد إنهاء إمكانية دخول صاحب الحساب إلى خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت ما لم تصدر، بأي وسيلة أخرى، تعليمات جديدة لتنفيذ هذه التحويلات.
- ٣-١٠ يجوز للبنك في أي وقت، بموجب توجيه إشعار خطي مسبق لصاحب الحساب، إنهاء الأحكام والشروط هذه والدخول إلى خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت.

- بالإضافة إلى ما جاء أعلاه، يجوز للبنك بموجب توجيه إشعار خطي لصاحب الحساب إنهاء الأحكام والشروط فوراً، في حالة:
- (أ) تدخل صاحب الحساب في أنظمة البنك أو في خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت والتسبب في إثارة أي قلق في ما يتعلق بالخصائص الأمنية، أو
- (ب) مخالفة صاحب الحساب لأي من نصوص الأحكام والشروط وإخفاقه في تصحيح أو معالجة تلك المخالفة خلال ثلاثة (٣) أيام عمل بعد استلام صاحب الحساب لإشعار من البنك يطلب فيه تصحيح أو علاج تلك المخالفة، أو
- (ج) إفصاح صاحب الحساب عن هوية المستخدم و/أو كلمة المرور الخاصة بصاحب الحساب والسماح لأي شخص غير مصرح له بالدخول إلى خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت، أو
- (د) وفاة صاحب الحساب أو إغساره أو فقدانه للأهلية.

١١ - الملكية الفكرية

١-١١ تكون حقوق الملكية الفكرية لكافة المعلومات والمواد الأخرى المحتواة في خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تعبير «ADCB@ctive» والموقع الإلكتروني المقدمة هذه الخدمة من خلاله عائدة أو مرخص بها إلى البنك، وتكون جميع الحقوق محفوظة ولا يتم منح صاحب الحساب أي حقوق ملكية بسبب البرمجيات التي يتم توفيرها لاستخدام خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت، كما يوافق صاحب الحساب على معاملة حقوق الدخول إلى الخدمة أو التوثيق أو الوصول إلى أي معلومات أخرى في ما يتعلق بخدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت على أنها حقوق خاصة وسرية في جميع الأوقات، ولا يجوز لصاحب الحساب إعادة إنتاج أو مهاينة أو توزيع أو عرض أو إرسال أو استغلال بأي طريقة أخرى خدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت أو الموقع الإلكتروني الذي يتم الوصول إلى هذه الخدمة من خلاله أو أي جزء منه أو السماح بدخول طرف آخر إلى تلك الخدمة والمعلومات دون إذن خطي بذلك من البنك، وبالإضافة إلى ذلك يجب على صاحب الحساب عدم ربط أي موقع إلكتروني آخر بالموقع الإلكتروني للبنك.

٢-١١ تكون أي علامات تجارية بما فيها أي شعارات أو أسماء تجارية أو أسماء خدمات أو خطوط الوان أو خطوط معروضة في ما يتعلق بخدمة ADCB@ctive للمعاملات المصرفية عبر الانترنت والموقع الإلكتروني مملوكة أو مرخص بها إلى البنك، ولا يتعين تفسير أي شيء وارد في ذلك الموقع الإلكتروني على أن من شأنه منح أي ترخيص أو حق باستخدام أي من تلك العلامات التجارية دون موافقة خطية مسبقة من البنك.

القسم (هـ)

الخدمات المصرفية الهاتفية

تخضع الخدمات المصرفية الهاتفية من بنك أبوظبي التجاري للأحكام والشروط التالية الواردة في القسم (هـ) ("الأحكام والشروط"). تستمر الأحكام والشروط الأخرى التي تحكم الحساب/ الحسابات لدى البنك في الإنبطاق باستثناء في حالة وجود أي تعارض بين تلك الأحكام والشروط الأخرى والأحكام والشروط هذه، وفي هذه الحالة، تخضع الخدمات المصرفية الهاتفية إلى الأحكام والشروط هذه. بمجرد التسجيل في الخدمات المصرفية الهاتفية واستخدام تلك الخدمات، يقر ويقبل صاحب الحساب بهذه الأحكام والشروط وأي أحكام وشروط تكميلية قد تكون مطبقة لدى البنك من وقت إلى آخر والأحكام والشروط العامة لتشغيل الحسابات لدى بنك أبوظبي التجاري.

١ - التعاريف

التعابير الواردة بخط أسود داكن المستخدمة في هذا القسم وغير المعرفة في القسم (هـ) هذا، يكون لها المعاني المحددة لها في الأحكام والشروط العامة لتشغيل الحساب.

أيما ظهرت في هذه الأحكام والشروط، يكون للكلمات والتعابير التالية المعاني المحددة مقابل كل منها، ما لم يتطلب سياق النص خلاف ذلك:

«الفرع» يعني هذا التعبير، فرع بنك أبوظبي التجاري المحتفظ بالحساب لديه.

«رقم التعريف الشخصي الهاتفي» يعني هذا التعبير، رقم التعريف الشخصي الهاتفي المكون من ستة أرقام و/أو كلمة المرور الصوتية للدخول إلى خدمة الخدمات المصرفية الهاتفية.

«مزود خدمات الاتصالات» يعني هذا التعبير، مزود خدمات الاتصالات الذي يتعامل معه صاحب الحساب.

«الطلبات» يعني هذا التعبير، أي طلب يقدمه صاحب الحساب للحصول على معلومات بخصوص أو لتنفيذ أي معاملات على الحساب والرد على تلك الطلبات بواسطة البنك.

«الخدمات المصرفية الهاتفية» يعني هذا التعبير، خدمة الطلبات والمعلومات المقدمة من خلال الرسائل الصوتية المسجلة أو موظفي مركز الإتصال الخاص بالبنك.

٢ - أمور عامة

١-٢ بموجب خدمات الطلبات، يمكن لصاحب الحساب من خلال الرسائل الصوتية المسجلة أو موظفي مركز الإتصال الخاص بالبنك الذين يمكن الإتصال بهم على مركز الإتصال الخاص بالبنك على مدار الساعة لمدة سبعة (٧) أيام بالأسبوع، طلب الحصول على معلومات بخصوص الحساب/الحسابات أو تنفيذ معاملات تتعلق بدفع فواتير المرافق والخدمات وتحويل الأموال إلى حسابات أخرى لدى البنك وحسابات لدى بنوك أخرى من وإلى أي حساب ودفع فواتير بطاقات الائتمان وتفعيل البطاقات وطلب الحصول على دفاتر شيكات وإضافة رصيد في و/أو تجديد حساب خط «واصل» وبرامج أخرى مماثلة بالإضافة إلى تلك المعاملات الأخرى التي قد يستحدثها البنك من وقت إلى آخر.

٢-٢ للاستفادة من خدمة «الخدمات المصرفية الهاتفية»، يجب على صاحب الحساب التسجيل في خدمة «الخدمات المصرفية الهاتفية» عن طريق الإتصال بمركز الإتصال الخاص بالبنك وإتمام عملية التحقق من الهوية المقررة بواسطة البنك. ويدرك صاحب الحساب أن التسجيل في الخدمات المصرفية الهاتفية يعتبر بمثابة موافقة من جانب صاحب الحساب على الأحكام والشروط هذه. ويحتفظ البنك بحق قبول أو رفض طلب تسجيل صاحب الحساب دون إبداء أي أسباب لذلك.

٣-٢ لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن إخفاق صاحب الحساب في تنفيذ أي طلب في حالة إخفاق صاحب الحساب في توفير معلومات محدثة إلى البنك، ويوافق صاحب الحساب على تقديم أي معلومات إضافية مطلوبة من قبل البنك، من وقت إلى آخر، بغرض إتاحة الخدمات المصرفية الهاتفية إلى صاحب الحساب.

٣ - التصريح بالتصرف بناءً على التعليمات

١-٣ يوافق صاحب الحساب بصفة نهائية لا رجعة فيها ودون أي قيد أو شرط وعلى مسؤوليته الخاصة على قبول أي تعليمات/طلبات صادرة باستخدام خدمة الخدمات المصرفية الهاتفية.

٢-٣ يوافق صاحب الحساب على أن أي تعليمات/طلبات مستلمة من قبل البنك سوف تعتبر مصرح بها وقد صدرت عن صاحب الحساب حتى وإن كانت تتعارض مع أي تعليمات أخرى صادرة في أي وقت في ما يتعلق بحساب/حسابات أو شؤون صاحب الحساب. كما يفوض صاحب الحساب البنك بخضم من حسابه/حساباته أي مبالغ مدفوعة بواسطة البنك أو تكاليف متكبدة بواسطة البنك بموجب أي من تلك التعليمات/الطلبات.

٣-٣ يوافق صاحب الحساب على أنه يمكن للبنك التصرف بناءً على أي تعليمات/طلبات صادرة من صاحب الحساب أو يدعى أنها صادرة بواسطة صاحب الحساب دون الحصول على أي تأكيد خطي أو أي تأكيد آخر من جانب صاحب الحساب حتى وإن لم تكن تلك التعليمات/الطلبات صادرة أو مصرح بها من قبل صاحب الحساب.

٤-٣ يوافق صاحب الحساب على أنه سوف يتم السماح لأي شخص يستخدم رقم التعريف الشخصي الهاتفي الخاص بصاحب الحساب للدخول إلى خدمة الخدمات المصرفية الهاتفية وإلى حساب/حسابات صاحب الحساب. ويكون البنك غير ملزم بالتأكد من هوية ذلك الشخص أو مصداقية أي تعليمات/طلبات صادرة بواسطة أي من هؤلاء الأشخاص.

٥-٣ في حالة استلام البنك لتعليمات/طلبات بتسديد أكثر من دفعة واحدة من أي حساب في نفس اليوم، يقرر البنك ترتيب تلك الدفعات أو الأولوية التي يتم تسديدها.

٦-٣ يبذل البنك مجهودات معقولة لتعديل أو عدم تنفيذ أو تأخير تنفيذ أي تعليمات/طلبات، عند طلب صاحب الحساب من البنك القيام بذلك، ولكن لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي إخفاق في الالتزام بذلك الطلب.

٧-٣ لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي إخفاق أو تأخير أو تقصير آخر من جانب أي طرف ثالث يحتفظ صاحب الحساب بحسابات لديه.

٨-٣ يتحمل صاحب الحساب المسؤولية عن دقة كافة التعليمات/الطلبات الصادرة بواسطة صاحب الحساب، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي آثار قد تترتب بسبب أي تعليمات/طلبات خاطئة صادرة عن صاحب الحساب أو يزعم أنها صادرة عن صاحب الحساب.

٩-٣ يجوز للبنك تغيير رقم التعريف الشخصي الهاتفي الخاص بصاحب الحساب في أي وقت عن طريق إبلاغ صاحب الحساب بذلك خطياً. ويجوز لصاحب الحساب أيضاً تغيير رقم التعريف الشخصي الهاتفي الخاص به في أي وقت عن طريق الإتصال بالبنك.

٤ - تأخير أو رفض التصرف بناءً على تعليمات/طلبات وعدم توافرية الخدمات المصرفية الهاتفية

١-٤ يجوز للبنك رفض التصرف بناءً على أي تعليمات/طلبات بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- (أ) إذا كان لدى البنك أي شك أو إذا ارتأى بشكل معقول أن التعليمات/الطلبات الصادرة عن صاحب الحساب غير دقيقة أو حقيقية، أو
- (ب) إذا كان هناك أي احتمال بمخالفة البنك لأي قوانين أو أنظمة أو لوائح أو أي مهام مماثلة أخرى بسبب التصرف بناءً على تلك التعليمات، أو
- (ج) في حالة تخطي أي معاملة لقيمة معينة أو أي حد آخر، أو

- (د) إذا كان البنك على علم بوجود أو لديه شك بوجود انتهاك للأجراءات الأمنية، أو
(هـ) بسبب أي ظروف خارجة عن إرادة البنك وسيطرته.

٢-٤ يوافق صاحب الحساب على أنه يجوز للبنك تأجيل التصرف بناءً على أي تعليمات/طلبات أو طلب المزيد من المعلومات قبل التصرف بناءً على أي تعليمات/طلبات.

٣-٤ يجوز للبنك، في أي وقت، إيقاف أو إلغاء خدمة الخدمات المصرفية الهاتفية المقدمة لصاحب الحساب عندما يرى البنك ذلك ضرورياً أو مرغوباً به.

٥ - الإجراءات الأمنية

١-٥ لتمكين صاحب الحساب من استخدام خدمة الخدمات المصرفية الهاتفية، يمنح البنك رقم تعريف شخصي هاتفي إلى صاحب الحساب. ويتم استخدام رقم التعريف الشخصي الهاتفي و/أو كلمة المرور الصوتية للتعرف على هوية صاحب الحساب من خلال الخدمات المصرفية الهاتفية.

٢-٥ يجوز للبنك من وقت إلى آخر، تزويد صاحب الحساب بمجموعة من الإرشادات لضمان أمن وسرية رقم التعريف الشخصي الهاتفي و/أو كلمة المرور الصوتية.

٦ - مسؤوليات صاحب الحساب

- ١-٦ يتحمل صاحب الحساب وحده المسؤولية عن:
(أ) الالتزام بالأحكام والشروط العامة لتشغيل الحسابات المطبقة لدى البنك بما فيها الحساب/ الحسابات.
(ب) دقة جميع المعلومات المرسلة إلى البنك بواسطة صاحب الحساب.
(ج) استخدام خدمة الخدمات المصرفية الهاتفية حسب توجيهات البنك.
(د) مراجعة سجلات وكشوفات حساب صاحب الحساب بعناية وإبلاغ البنك بأسرع وقت ممكن عن أي اختلافات قد تظهر فيها.

- ٢-٦ يوافق صاحب الحساب على:
(أ) الاحتفاظ برقم التعريف الشخصي الهاتفي و/أو كلمة المرور الصوتية الخاص به في مكان آمن والحفاظ على سرية في جميع الأوقات وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع أي استخدام غير مصرح به لرقم التعريف الشخصي الهاتفي الخاص به.
(ب) عدم كتابة أو تسجيل بأي طريقة أخرى رقم التعريف الشخصي الهاتفي و/أو كلمة المرور الصوتية بأي طريقة يمكن لأي شخص آخر فهمها.
(ج) عدم الإفصاح عن رقم التعريف الشخصي الهاتفي و/أو كلمة المرور الصوتية إلى أي طرف ثالث.
(د) إبلاغ البنك فوراً في حالة فقدان أو سرقة رقم التعريف الشخصي الهاتفي أو إذا أصبح صاحب الحساب على علم أو إذا ساوره شك بمعرفة أي شخص آخر لرقم التعريف الشخصي الهاتفي أو قيام أي شخص آخر باستعمال خدمة الخدمات المصرفية الهاتفية و/أو كلمة المرور الصوتية بشكل غير مصرح به.

٧ - المسؤولية عن المعاملات غير المصرح بها

١-٧ في حالة نشوء أي خسارة للأموال بسبب أي معاملة غير مصرح بها في الحساب، يتحمل صاحب الحساب المسؤولية عن ذلك إذا ما كانت الخسارة قد وقعت قبل إبلاغ صاحب الحساب للبنك عن تلك المعاملة غير المصرح بها.

٢-٧ يتحمل صاحب الحساب مسؤولية أي خسارة للأموال قد تنشأ عن أي معاملة:
(أ) إذا كانت المعاملة تنطوي على غش أو تزوير، أو
(ب) في حالة إخفاق صاحب الحساب في الالتزام بأي مسؤوليات حماية أمنية مشار إليها في هذه الأحكام والشروط، أو
(ج) في حالة تأخر صاحب الحساب في إبلاغ البنك بأي معاملة غير مصرح بها.

٨ - إخلاء المسؤولية والالتزام

١-٨ يوافق صاحب الحساب على أن الهاتف لا يشكل وسيلة اتصالات يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل أو وسيلة اتصالات سرية تماماً، وفي حالة اختيار صاحب الحساب إجراء اتصالات عبر تلك الوسيلة، يقوم صاحب الحساب بذلك على مسؤوليته الخاصة وبصفة حصرية، وبناءً عليه، يجب على صاحب الحساب تعويض وحماية البنك وتعويض وحماية موظفي أو وكلاء البنك أو من يسميهم بأسرع وقت ممكن عن ومن كافة التصرفات والإغفالات والإهمال والإجراءات القانونية والمطالبات والطلبات والتعويضات والأضرار والخسائر والتكاليف والمصاريف بما فيها التكاليف القانونية التي قد يدفعها البنك أو يتكبدها لأي سبب كان نتيجة لاستخدام صاحب الحساب لخدمة الخدمات المصرفية الهاتفية.

٢-٨ لا يتحمل البنك أي مسؤولية تجاه صاحب الحساب أو تجاه أي شخص آخر عن أي إهمال أو مخالفة لأي عقد أو أي تعهدات غير حقيقية أو مطالبات أو تأخيرات أو مصاريف أو أضرار أو تعويضات أو أي التزامات أخرى بما فيها التكاليف القانونية أو عن أي خسائر مهما كانت (بما في ذلك أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة أو تبعية أو متزامنة) وبصرف النظر عن ما إذا كانت أي مطالبة تقوم على أساس خسارة الأرباح أو إيرادات الأعمال أو الاستثمار أو السمعة التجارية أو انقطاع الأعمال أو خسارة أي توفيرات متوقعة أو فقدان أي بيانات قد تنشأ عن:

(أ) تصرف أو إخفاق البنك في التصرف بناءً على أي تعليمات/طلبات مستلمة من صاحب الحساب أو يعتقد البنك أنه قد تم استلامها من صاحب الحساب.
(ب) أي استخدام غير مصرح به لرقم التعريف الشخصي الهاتفي الخاص بصاحب الحساب أو أي تعليمات/طلبات احتيالية أو مكررة أو خاطئة.
(ج) تصرف البنك بحسن نية بناءً على أي تعليمات/طلبات مستلمة بواسطة البنك.
(د) أي خطأ أو تقصير أو تأخير أو عدم قدرة من جانب البنك على التصرف بناءً على كافة أو أي من التعليمات/الطلبات.

(هـ) أي فقدان لأي معلومات / تعليمات / طلبات أثناء الإرسال.
(و) أي دخول غير مصرح به بواسطة أي شخص آخر إلى أي معلومات/ تعليمات/ تنبيهات/ إشعارات/ طلبات أو أي إنتهاك للسرية.
(ز) تعطل أجهزة الاتصالات اللاسلكية الخاصة بالبنك أو بصاحب الحساب وشبكات الاتصالات أو أي أعطال ميكانيكية أو إنقطاع للتيار الكهربائي أو أي عطل في المعدات أو عدم كفاية للمعدات.
(ح) أي واقعة أو سبب خارج عن إرادة وسيطرة البنك بشكل معقول.
(ط) أي إهمال من جانب صاحب الحساب.
(ي) إخفاق الإرسال.

باستثناء عندما يكون ذلك بسبب الإهمال الجسيم أو التقصير المتعمد من جانب البنك شريطة أن يكون التزام البنك مقتصرًا على ومقيداً بتقديم الخدمات مرة أخرى أو رد الرسوم المدفوعة مقابل تقديم الخدمات.

٩- إنهاء خدمة الخدمات المصرفية الهاتفية والأحكام والشروط

١-٩ يجوز لصاحب الحساب أن يطلب إنهاء إمكانية دخوله إلى خدمة الخدمات المصرفية الهاتفية في أي وقت بموجب توجيه إشعار خطي مسبق مدته واحد وعشرين (٢١) يوماً إلى البنك، ويكون صاحب الحساب مسؤولاً عن كافة المعاملات حتى وقت إلغاء إمكانية دخول صاحب الحساب إلى خدمة الخدمات المصرفية الهاتفية.

٢-٩ لا يقوم البنك بتنفيذ تحويلات الأموال التي تم إصدار تعليمات/طلبات بها والمقرر تنفيذها بعد إنهاء إمكانية دخول صاحب الحساب إلى خدمة الخدمات المصرفية الهاتفية ما لم تصدر تعليمات جديدة بها بأي وسيلة أخرى.

٣-٩ يجوز للبنك في أي وقت، بموجب توجيه إشعار خطي مسبق لصاحب الحساب، إنهاء الأحكام والشروط هذه والدخول إلى خدمة الخدمات المصرفية الهاتفية.

٤-٩ بالإضافة إلى ما جاء أعلاه، يجوز للبنك بموجب توجيه إشعار خطي لصاحب الحساب إنهاء إمكانية دخول صاحب الحساب إلى خدمة الخدمات المصرفية فوراً، في حالة:

- (أ) تسبب صاحب الحساب في إثارة أي قلق في ما يتعلق بالخصائص الأمنية، أو
- (ب) مخالفة صاحب الحساب لأي من نصوص الأحكام والشروط وإخفاقه في تصحيح أو معالجة تلك المخالفة خلال ثلاثة (٣) أيام عمل بعد استلام صاحب الحساب لإشعار من البنك يطلب فيه تصحيح أو علاج تلك المخالفة، أو
- (ج) إفصاح صاحب الحساب عن رقم التعريف الشخصي الهاتفي الخاص به والسماح لأي شخص غير مصرح له بالدخول إلى خدمة الخدمات المصرفية الهاتفية، أو
- (د) وفاة صاحب الحساب أو إفساده أو فقدانه للأهلية.

١٠- سحب أو إنهاء الخدمة

يجوز للبنك، حسب تقديره، ودون أي إشعار مسبق، إيقاف خدمات المعاملات المصرفية الهاتفية بصفة مؤقتة أو إنهاء تلك الخدمات نهائياً.

١١- الرسوم

يقوم البنك بتقديم خدمة الخدمات المصرفية الهاتفية إلى صاحب الحساب مقابل تلك الأتعاب والرسوم التي قد يحددها البنك من وقت إلى آخر. ويكون صاحب الحساب ملزماً بدفع الرسوم التي قد تكون مفروضة بواسطة مزود خدمات الهاتف في ما يتعلق باستخدام الهاتف طبقاً للأحكام وشروط مزود خدمات الاتصالات.

القسم (و)

أحكام وشروط كشف الحساب الإلكتروني

تنطبق الأحكام والشروط الواردة أدناه على الحسابات بالإضافة إلى الأحكام والشروط العامة لفتح وتشغيل الحسابات وعلى البطاقات بالإضافة إلى الأحكام والشروط المذكورة في أحكام وشروط بطاقات الائتمان.

١ - تعريف المصطلحات

لأغراض هذا القسم الخاص بكشوف الحساب الإلكترونية، تنطبق تعاريف المصطلحات الواردة في ما يلي :

حساب: يعني هذا التعبير، حساب العميل والحساب كما هو معرف في الأحكام والشروط العامة لفتح وتشغيل الحسابات لدى البنك وحساب أي بطاقة كما هو معرف في الأحكام والشروط الخاصة بطاقات الائتمان من بنك أبوظبي التجاري.

صاحب الحساب: يعني هذا التعبير، أي صاحب حساب طبقاً للتعريف الوارد في الأحكام والشروط العامة لفتح وتشغيل الحسابات لدى البنك وأي حامل بطاقة طبقاً للتعريف الوارد في أحكام وشروط بطاقات الائتمان من بنك أبوظبي التجاري.

كشف حساب إلكتروني: يعني هذا التعبير، كشف الحساب المرسل بواسطة البنك إلى صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً على عنوان بريده الإلكتروني المقدم بواسطة صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً إلى البنك.

كشف الحساب: يعني هذا التعبير، كشف الحساب كما هو معرف في الأحكام والشروط العامة لفتح وتشغيل الحسابات لدى البنك وكشف الحساب كما هو معرف في أحكام وشروط بطاقات الائتمان من بنك أبوظبي التجاري. الظاهر إسمه أولاً لهذه الخدمة.

يكون للتعايير الواردة بخط أسود داكن في هذه الأحكام والشروط وغير المعرفة فيها نفس المعاني المحددة لها في الأحكام والشروط العامة لفتح وتشغيل الحسابات لدى البنك ونفس التعريف الوارد لها في أحكام وشروط بطاقات الائتمان من بنك أبوظبي التجاري.

٢ - الأحكام والشروط

(أ) يجوز للبنك، حسب تقديره المطلق، إرسال كشف حساب إلكتروني إلى صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً شريطة أن يكون أصحاب الحساب قد طلبوا الحصول على هذه الخدمة، وشريطة موافاتهم للبنك بعنوان بريدهم الإلكتروني. وعند الإشتراك في خدمة كشوف الحساب الإلكترونية، يحصل صاحب الحساب على كافة كشوف الحساب المتعلقة بالحساب من خلال البريد الإلكتروني.

(ب) في حالة إختيار صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً الحصول على كشوف حساب إلكترونية، يعتبر صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً قد وافق على الإلتزام بهذه الأحكام والشروط كما ويتم تعديلها من وقت إلى آخر بواسطة البنك.

(ج) في حالة إشتراك صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً في خدمة كشوف الحساب الإلكترونية، يعتبر صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً قد وافق على التوقف عن إستلام نسخ ورقية من كشوف الحساب. في حالة إختيار صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً عدم الحصول على كشوف إلكترونية، يتعين على صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً إبلاغ البنك بذلك، وبعد ذلك، يتوقف البنك عن إرسال كشوف حسابات إلكترونية إلى صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً. ويكون صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً مسؤولاً عن إبلاغ البنك بأي تغييرات قد تطرأ على عنوان البريد الإلكتروني لصاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية في حالة عدم إستلام كشوف الحساب الإلكترونية بسبب عدم صحة عنوان البريد الإلكتروني المقدم من قبل صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً إلى البنك.

(د) يعتبر البنك قد قام بتسليم كشف الحساب الإلكتروني إلى صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً عند إستلام صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً رسالة عبر البريد الإلكتروني تحتوي على كشف الحساب الإلكتروني المعني.

(هـ) في حالة عدم إستطاعة صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً الاطلاع على كشف الحساب الإلكتروني، يوافق صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً على إبلاغ البنك خلال أربع وعشرين (٢٤) ساعة من إستلام كشف الحساب الإلكتروني. وعند إنتهاء هذه الفترة، يعتبر صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً قد استلم كشف الحساب الإلكتروني اطلع عليه.

(و) يوافق صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً على إبلاغ البنك بأي إختلاف أو إغفال أو عدم دقة أو أي قيد خاطيء يظهر في كشف الحساب الإلكتروني خلال أربعة عشر (١٤) يوماً من :

(١) تسليم كشف الحساب الإلكتروني بواسطة البنك إلى صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً، أو

(٢) في حالة عدم إستطاعة صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً الوصول إلى كشف الحساب الإلكتروني وإبلاغه للبنك بذلك، تاريخ إستلام صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً لكشف الحساب الإلكتروني والتمكن من الوصول إليه.

(ز) مع مراعاة أحكام البند (و) أعلاه، يعتبر صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً قد استلم وقبل كافة القيود الواردة في كشف الحساب الإلكتروني على أنها حقيقية وصحيحة عند إنتهاء الفترة الزمنية المحددة في البند (و) أعلاه.

(ح) يدرك ويوافق صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً على أنه سوف يظل مسؤولاً تجاه البنك عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية بصرف النظر عن إستلام أو عدم إستلام كشف الحساب الإلكتروني.

(ط) يعفي ويبريء صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً البنك ومساهمييه وأعضاء مجلس إدارته وموظفيه ومسؤوليه وممثليه من ويتنازل عن أي حق يترتب بموجب القانون إلى صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً ضد البنك ومساهمييه وأعضاء مجلس إدارته وموظفيه ومسؤوليه وممثليه بخصوص الأضرار التي قد تلحق بصاحب الحساب، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، نتيجة لإعداد و/أو تسليم و/أو إدارة و/أو إستلام كشف الحساب الإلكتروني.

(ي) يعفي ويبريء صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً البنك ومساهمييه وأعضاء مجلس إدارته وموظفيه ومسؤوليه وممثليه من ويتنازل عن أي حق قد يترتب بموجب القانون لصاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً ضد البنك ومساهمييه وأعضاء مجلس إدارته وموظفيه ومسؤوليه وممثليه بخصوص الأضرار اللاحقة بصاحب الحساب، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، نتيجة لأي أخطاء أو تأخيرات في إرسال كشف الحساب الإلكتروني أو أي تغييرات أو إستخدامات غير مصرح بها أو أي تلاعب في البيانات الواردة في كشف الحساب الإلكتروني أو الناشئة بأي طريقة أخرى نتيجة لتسليم كشف الحساب الإلكتروني.

(ك) بالإضافة إلى ما جاء أعلاه، يقر صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً بالمخاطر التي ينطوي عليها إستلام/ تسليم البيانات عبر الإنترنت/ البريد الإلكتروني بما في ذلك الوصول إلى/ الإطلاع على أي معلومات سرية بواسطة أي أطراف ثالثة. ويعفي ويبريء صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً البنك ومساهمييه وأعضاء مجلس إدارته وموظفيه ومسؤوليه وممثليه من أي حق يترتب لصاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً بموجب القانون ضد البنك ومساهمييه وأعضاء مجلس إدارته وموظفيه ومسؤوليه وممثليه بخصوص الأضرار اللاحقة بصاحب الحساب، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة

- بسبب وصول أي أطراف ثالثة إلى أي معلومات سرية أو الإفصاح عن أي من تلك المعلومات بطريقة غير مصرح بها إلى أي أطراف ثالثة.
- (ل) يتعهد صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً دون أي قيد أو شرط وبصفة نهائية لا رجعة فيها بتعويض وحماية البنك ومساهميته وأعضاء مجلس إدارته وموظفيه ومسؤوليه وممثليه عن ومن كافة الخسائر أو التكاليف أو الأضرار أو المصاريف الناشئة بموجب أحكام البنود (ط) و (ي) و (ك) أعلاه.
- (م) يدرك ويوافق صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً على أن تخزين المعلومات بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلمة المرور ومعلومات الحساب المصرفي وحرارة المعاملات وأرصدة الحسابات المصرفية وأي معلومات أخرى مخزنة على جهاز الحاسب الآلي الشخصي الخاص بصاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً تكون مخزنة على مسؤولية صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً وأن البنك لا يتحمل أي مسؤولية عن وصول أي أطراف ثالثة إلى أي معلومات سرية أو الإفصاح عن أي من تلك المعلومات بطريقة غير مصرح بها إلى أي أطراف ثالثة.
- (و) يحتفظ البنك بحق فرض رسوم على صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً مقابل موافاته بكشف الحساب الإلكتروني.
- (ن) يوافق صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً على أنه يجوز للبنك، حسب تقديره المطلق، تقييد أو إنهاء استخدام صاحب الحساب الرئيسي أو صاحب الحساب الظاهر إسمه أولاً لهذه الخدمة.

القسم (ج) أحكام عامة

تنطبق هذه الأحكام والشروط على كافة منتجات وخدمات البنك بما في ذلك تلك المنتجات والخدمات الواردة بالتفصيل في الأقسام الآتية الذكر.

1 - كشف الحساب

- 1-1 يتم إرسال كشف حساب يظهر المعاملات في الحساب/الحسابات منذ آخر كشف حساب ويحدد الرصيد في الحساب/الحسابات إلى صاحب الحساب على فترات دورية، حسب الإتفاق، وعند الطلب وفي أي وقت، حسب تقدير البنك، إلى آخر عنوان بريدي/عنوان بريد إلكتروني معروف لصاحب الحساب طبقاً لسجلات البنك.
- 2-1 يوافق صاحب الحساب على أن الإنترنت ليست وسيلة إتصالات يمكن الإعتماد عليها بالكامل، وفي حالة إختيار صاحب الحساب إستلام كشف الحساب عبر البريد الإلكتروني، فإنه يقوم بذلك على مسؤوليته الخاصة.
- 3-1 في حالة عدم موافقة صاحب الحساب على أي قيد مدين أو دائن يظهر في كشف الحساب، يجب إبلاغ البنك بتفاصيل ذلك الإعتراض خطياً خلال أربعة عشر (14) يوماً من تاريخ كشف الحساب، وفي حالة إخفاق صاحب الحساب في القيام بذلك، يعتبر أنه قد وافق على صحة القيود الواردة في كشف الحساب، ولا يكون له حق الإستفسار عن الطريقة التي تم بها قيد المعاملات.
- 4-1 في حالة عدم استلام كشف الحساب، لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي آثار قد تترتب على ذلك مهما كانت.
- 5-1 يوافق صاحب الحساب على أنه في حالة عدم إستلام كشف الحساب، فإن صاحب الحساب يتحمل وحده وبصفة حصرية المسؤولية عن طلب الحصول على إشعار بالأرصدة في الحساب من البنك.

٢ - الإفصاح عن المعلومات

١-٢ يخول ويسمح صاحب الحساب بصفة نهائية لا رجعة فيها للبنك، بالإفصاح، حسبما يرى البنك ذلك مناسباً، سواء داخل أو خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، عن أي معلومات بما في ذلك المعلومات المالية المتعلقة بحساب صاحب الحساب والحساب/الحسابات لدى البنك («المعلومات») إلى الشركات الفرعية التابعة للبنك والشركات المرتبطة به وفروعه ومزودي الخدمات ومن يتنازل إليهم والوكلاء وشركات التأمين والأطراف الثالثة المتعاقدين مع البنك والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ومركز المخاطر الائتمانية ووكالات رفع التقارير ووكالات تحصيل الديون أو أي أشخاص آخرين.

٢-٢ يخول صاحب الحساب أيضاً ويسمح بصفة نهائية لا رجعة فيها للبنك بالإفصاح عن المعلومات في حالة وجود أي إجراءات قانونية متخذة بواسطة البنك ضد صاحب الحساب أو العكس صحيح أو بواسطة أي طرف ثالث ضد صاحب الحساب أو البنك في ما يتعلق بالحساب/ الحسابات أو أي معاملات مع البنك.

٣-٢ يصرح صاحب الحساب بالإفصاح عن المعلومات في كافة الحالات المذكورة أعلاه دون الحاجة إلى موافقة مسبقة أو إشعار مسبق بأي طريقة كانت.

٣ - المقاصة والتوحيد

١-٣ بالإضافة إلى أي حقوق عامة بالمقاصة مترتبة للبنك، يوافق صاحب الحساب على أنه يجوز للبنك، حسب تقديره، في أي وقت ودون إشعار، دمج أو توحيد كافة أو أي من الحساب/ الحسابات لدى البنك من أي وصف كانت سواء كانت مملوكة بصفة منفردة لصاحب الحساب أو بصفة مشتركة مع آخرين، وإنما كانت وسواء كانت بعملة درهم الإمارات أو بأي عملة أخرى، ومقاصة أو تحويل أي مبلغ مترصد في الجانب الدائن في أي حساب أو أكثر أو أي أصول في حيازة البنك أو خاضعة لسيطرة البنك في أو نحو الوفاء بأي مبالغ مستحقة للبنك سواء كانت تلك الإلتزامات فعلية أم محتملة، وسواء كانت فردية أم مجتمعة، ويصرح صاحب الحساب بهذا للبنك بتحويل تلك المبالغ في الحساب بسعر الصرف السائد لدى البنك، ويجوز تنفيذ عمليات الدمج أو التوحيد أو المقاصة أو التحويل المشار إليها في مناسبة واحدة أو أكثر وحسب تقدير البنك، ولا يكون من شأن أي ممارسة لحقوقه بموجب هذه الأحكام الإخلال بأي ضمان يحتفظ به البنك.

٤ - الإشعارات

١-٤ ما لم يبلغ صاحب الحساب البنك بخلاف ذلك، يكون العنوان المقدم من قبل صاحب الحساب إلى البنك هو العنوان الذي يتعين إرسال أي كشف حساب أو مراسلات أخرى إلى صاحب الحساب بواسطة البنك إليه. ويجب على صاحب الحساب إبلاغ البنك فوراً ودون أي تأخير بأي تغيير قد يطرأ على وظيفته أو عمله أو عنوانه أو جنسيته أو وضعه إقامة ويكون ذلك الإشعار ساري المفعول عند إستلامه فعلياً بواسطة البنك وتعديل سجلاته طبقاً لذلك.

٢-٤ مع مراعاة أحكام البند (٧-٤) تعتبر كافة الإشعارات والبطاقات وأرقام التعريف الشخصي وكلمات المرور وكشوف الحساب والطلبات وأي مراسلات أخرى بموجب هذه الأحكام والشروط (ويطلق عليها مجتمعة في ما يلي «المراسلات») موجهة حسب الأصول بواسطة البنك إلى صاحب الحساب بعد يومي عمل من تاريخ إيداعها بالبريد أو يوم عمل واحد بعد إرسالها بواسطة شركة لتسليم البريد إلى عنوان صاحب الحساب المشار إليه أو المبلغ عنه أو عوضاً عن ذلك عند إرسالها عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني إلى رقم فاكس أو عنوان بريد إلكتروني محدد من قبل صاحب الحساب إلى البنك لهذا الغرض.

٣-٤ يجب أن يكون أي إشعار أو تعليمات أو أي مراسلات أخرى موجهة من قبل صاحب الحساب إلى البنك محررة خطياً وتعتبر موجهة أو مرسله حسب الأصول عند إستلام البنك لها.

٤-٤ تعتبر التعليمات المرسله بواسطة صاحب الحساب إلى البنك عن طريق إرسالها عبر الفاكس سارية المفعول وملزمة لصاحب الحساب ويجوز للبنك التصرف بناءً على تعليمات مرسله إليه بهذه الطريقة. ويدرك صاحب الحساب أنه يجوز للبنك تنفيذ أي تعليمات يعتقد البنك بحسن نية أنها قد صدرت عن صاحب الحساب أو الممثل المعتمد/الممثلين المعتمدين لصاحب الحساب. وأن البنك غير ملزم بالسعي للحصول على أي تأكيد لمصادقية تلك التعليمات.

٥-٤ يحق للبنك الاعتماد على كافة التعليمات التي يعتقد بحسن نية أنها قد صدرت بواسطة أو بالنيابة عن صاحب الحساب.

٦-٤ يجب على صاحب الحساب، إذا طلب منه البنك ذلك، تأكيد خطياً أي مراسلات تتعلق بأي معاملة وتقديم النسخ الأصلية من كافة الطلبات والمستندات الأخرى التي يكون، حسب رأي البنك وحده وبصفة مطلقة، من الضروري أو المطلوب تقديمها في ما يتعلق بالمعاملات المنصوص عليها في تلك المراسلات. ويتم تسليم تلك المستندات إلى البنك فوراً بعد تنفيذ تلك المعاملات. ويجب أن تظهر كافة تلك المستندات عبارة « نسخة تعزيز - يرجى تفادي الإزدواجية» ولا يكون من شأن الإخفاق في تسليم ذلك التأكيد الأصلي التأثير على مسؤولية صاحب الحساب الناشئة في ما يتعلق بتلك المراسلات.

٧-٤ يجوز للبنك، حسب تقديره، إرسال كشوف الحساب وإشعارات وتأكيدات ومراسلات أخرى بخصوص أي من منتجاته و/أو خدماته أو هذه الأحكام والشروط إلى رقم الفاكس و/أو عنوان البريد الإلكتروني الخاص بصاحب الحساب والمقدم من قبل صاحب الحساب إلى البنك. ويتحمل صاحب الحساب كافة مخاطر الأضرار أو الخسائر أو التعويضات في ما يتعلق بتسليم كشوف الحساب والإشعارات والتأكيدات والمراسلات الموجهة بهذه الطريقة، ويجوز للبنك استخدام صور أو نسخ مطبوعة بواسطة الحاسب الآلي أو نسخ إلكترونية من الرسائل المرسله عبر الفاكس أو بالبريد الإلكتروني أو أي وسيلة إرسال إلكترونية أخرى وأي بيانات لدى أي محكمة أو هيئة قضائية أو في أي إجراءات قانونية.

٥ - تغيير الأحكام والشروط

١-٥ يجوز للبنك حسب تقديره وفي أي وقت إستبدال أو تعديل أو تكملة أو حذف الأحكام والشروط هذه بموجب توجيه إشعار بذلك إلى صاحب الحساب. ويجوز، حسب التقدير المطلق للبنك، إلغاء أي منتجات و/أو خدمات مقدمة من قبل البنك إلى صاحب الحساب كلياً أو جزئياً في أي وقت دون إشعار.

٢-٥ يعتبر إستخدام أو الإحتفاظ بالحساب وكافة منتجات أو خدمات البنك الأخرى بعد تاريخ سريان ذلك التغيير الطارىء على الأحكام والشروط بمثابة قبول لتلك التغييرات دون تحفظ من قبل صاحب الحساب.

٦ - المتطلبات المستندية

١-٦ يتعهد صاحب الحساب بموافاة البنك بأسرع وقت ممكن عند الطلب بكافة المستندات، بما فيها مستندات التأسيس ورض الأعمال والتصاريف التي قد يطلبها البنك في ما يتعلق بالعلاقة المصرفية بين صاحب الحساب والبنك.

٧ - الاستقلالية

١-٧ إذا كان أي حكم وارد في هذه الأحكام والشروط ممنوعاً أو غير قابل للإنفاد،

يكون غير ساري المفعول بقدر ذلك المنع أو عدم القابلية للإنفاذ دون التأثير على بقية نصوص الأحكام والشروط هذه.

٨ - التنازل

١-٨ لا يفسر أي سياق معاملات أو أي تأخير أو إغفال في ممارسة أي حق أو تدبير على أنه بمثابة تنازل عن أي حق أو تدبير من قبل البنك.

٩ - السجلات والإثبات

١-٩ يقر صاحب الحساب بأن دفاتر وسجلات وحسابات البنك تشكل دليلاً حاسماً وملزماً وأن أي شهادة أو كشف حساب صادر عن البنك يشكل دليلاً نهائياً وحاسماً بين الطرفين.

٢-٩ يتنازل صاحب الحساب عن أي حق قد يكون مترتب له يخوله التقدم بطلب لتدقيق دفاتر وحسابات وسجلات البنك بواسطة أي محكمة أو شخص أو تقديم سجلات ودفاتر وحسابات البنك إلى أي محكمة.

٣-٩ يقر ويوافق صاحب الحساب بهذا على أنه يجوز للبنك الإحتفاظ بسجلاته إلكترونياً أو بأي وسائل تخزين أخرى كما وقد يرى البنك أنها مناسبة. وأن النسخ المطبوعة بواسطة الحاسب الآلي أو صور كافة تلك المستندات المخزنة تعتبر مستندات قانونية في الإثبات وتشكل دليلاً حاسماً على صحة محتوياتها.

٤-٩ يوافق صاحب الحساب بهذا ويفوض البنك بتسجيل الإتصالات المنفذة عبر الهاتف بين صاحب البنك أو ممثليه وموظفيه من جهة وموظفي البنك من جهة أخرى، ويقر بأن تلك التسجيلات تحقق المصلحة المتبادلة لكلا الطرفين.

١٠ - العقوبات والإمتثال لقانون الإمتثال الضريبي الأمريكي

١-١٠ يفيد ويتعهد ويضمن صاحب الحساب (وفي حالة وجود أكثر من صاحب حساب واحد، كل من أصحاب الحساب المشتركين) أنه قد تحقق، بعد بذل العناية اللازمة، من هويات الملاك المنتفعين لصاحب الحساب (إن إنطبق) وأن الملاك المنتفعين للشركات الفرعية التابعة له (إن وجدت) ومصدر أمواله وأموال كل من ملاكه المنتفعين وأنه سوف يحتفظ بإثباتات لتلك الهويات وأي من مصادر الأموال تلك وأي من المجهودات المبذولة حسب الأصول. ويفيد ويضمن ويتعهد صاحب الحساب بأن الأموال المستخدمة لتمويل علاقة صاحب الحساب مع البنك لم ولن تكون في أي وقت ناشئة عن أو مرتبطة، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بأي أنشطة أو أفعال غير قانونية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أنشطة غسيل الأموال ويتعهد بعدم استخدام حسابات صاحب الحساب لتمويل أي أنشطة غير قانونية في أي بلد مهما كان.

٢-١٠ يقر صاحب الحساب بأن البنك، بصفته بنك يمارس أعماله دولياً ولديه عملاء يمارسون أعمال على نطاق دولي، مطالب أو قد يصبح مطالباً، أو قد يقرر حسب تقديره الالتزام طوعاً بالقوانين والأنظمة الصادرة والمنفذة في العديد من البلدان ومناطق الاختصاص القضائي بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مناطق الاختصاص القضائي والدول التي يمارس البنك أو عملائه أعمالهم بها والدول ومناطق الاختصاص القضائي التي يمر مراسلو البنك الدفعات المالية من خلال أنظمتها المالية. وتتضمن تلك الدول ومناطق الاختصاص القضائي، على سبيل المثال لا الحصر، دولة الإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وبالإضافة إلى ذلك يجوز للبنك الالتزام طوعاً بالعقوبات أو البرامج أو الأنظمة

الأخرى أو التوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة أو أي جهة أخرى. وقد تتضمن تلك القوانين أو الأنظمة أو البرامج (ويطلق عليها مجتمعة «الأنظمة») على سبيل المثال لا الحصر، المقاطعات والعقوبات والقيود المفروضة على التصدير الصادرة ضد دول أو ولايات أو أشخاص أو جهات أو سفن أو أفراد. ويقر ويوافق صاحب الحساب على أنه يجوز للبنك، بغرض الالتزام بالأنظمة، إتخاذ أي إجراءات مهما كانت بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، منع قبول أي إيداعات أو استثمارات إضافية من صاحب الحساب و/أو رفض أي طلبات للسحب و/أو الفصل ما بين الأصول في أي حساب / حسابات خاصة بصاحب الحساب محتفظ بها لدى البنك بما يتماشى مع الأنظمة الحكومية ويجوز أيضاً أن يتم مطالبة البنك بالإبلاغ عن تلك الإجراءات والإفصاح عن هوية العميل إلى مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي أو إلى أي جهة دولية أو وطنية أو حكومية أو تنظيمية. كما يقر ويوافق العميل على أنه يجوز للبنك تعليق عمليات تحويل الأموال أو السحوبات من قبل العميل أو إتخاذ تلك الخطوات و/أو الإجراءات الأخرى التي يعتبر البنك بشكل معقول أنه من الضروري القيام بها لأغراض الالتزام بالأنظمة.

3-10 يضمن ويفيد ويتعهد صاحب الحساب (أو الشركات الفرعية التابعة لصاحب الحساب، حيثما ينطبق) بأنه لا يخضع حالياً إلى أي من العقوبات المدارة بواسطة مكتب مراقبة الأصول الخارجية لدى وزارة الخزانة الأمريكية («مكتب مراقبة الأصول الخارجية») ويفيد ويضمن ويتعهد صاحب الحساب أيضاً بأنه لا يقيم ولن يصبح مقيماً في أي دولة مصنفة، طبقاً للأنظمة على أنها دولة محظور التعامل معها من وقت إلى آخر (ويطلق على كل منها «دولة محظورة») وأن صاحب الحساب ليس، ولن يصبح، جهة أو فرداً محظور التعامل معه أو قد يصبح التعامل معه محظوراً بموجب الأنظمة.

4-10 يضمن ويفيد ويتعهد بأنه ليس مرتبباً بأي طريقة من الطرق بأي جهة مقيمة في أي دولة محظورة ولا يمارس سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أي أنشطة تجارية من أي نوع مع أي شخص أو جهة مقيم في دولة محظورة أو مع أي دولة أو ولاية أو شخص أو جهة أو سفينة أو فرد محظور التعامل معه طبقاً للأنظمة. ويتعهد صاحب الحساب بعدم استخدام حسابه/ حساباته لدى البنك أو أي أموال مودعة لدى البنك أو أي أموال مقرضة أو مساهم بها أو متاحة بأي طريقة أخرى لصاحب الحساب من قبل البنك أو أي مبالغ أخرى ناشئة عن علاقته مع البنك، في أي معاملة، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مع أي شخص أو جهة مقيم في دولة محظورة أو مع أي دولة أو ولاية أو سفينة أو فرد تكون التعاملات التجارية معهم محظورة بموجب الأنظمة.

0-10 يضمن ويفيد ويتعهد صاحب الحساب بأنه سوف يتأكد من عدم استخدام أي أموال مقرضة أو مساهم بها أو متاحة بأي طريقة أخرى له من قبل البنك أو أي مبالغ أخرى ناشئة عن علاقة صاحب الحساب مع البنك لأغراض الإقراض أو المساهمة أو الإلتاحة إلى أي جهة أو فرد (سواء كان أو لم يكن مرتبباً بصاحب الحساب) لأغراض تمويل أنشطة أي شخص أو جهة أو فرد أو لمنفعة أو مصلحة أي دولة أو ولاية أو سفينة أو فرد خاضع لأي برنامج عقوبات مدار بواسطة مكتب مراقبة الأصول الخارجية.

7-10 يقر ويوافق صاحب الحساب على أن أي أموال محولة أو معاملات صادرة إلى أو من حسابه يمكن عكس قيودها أو تأخيرها أو تعليقها أو الحجز عليها وأنه يجوز فرض إيقاف للتعاملات على حساباته أو أمواله أثناء خضوع أي معاملة للمراجعة بغرض البحث عن أي مخالفات محتمة لأي من برامج العقوبات المدارة بواسطة مكتب مراقبة الأصول الخارجية وأن البنك لا يتحمل أي مسؤولية عن أي من تلك التأخيرات أو التعليقات أو الحجزات أو أوامر الإيقاف و/أو أي عدم توافر للأموال نتيجة لذلك.

V-10 يجب على صاحب الحساب إبلاغ البنك خطياً فوراً إذا أصبح أو كان من المحتمل أن يصبح أي من الإفادات أو الضمانات أو التعهدات أو التأكيدات الواردة في

هذا الملحق أو أي معلومات مقدمة بموجبه غير صحيحة أو غير دقيقة كلياً أو جزئياً في أي وقت. ويوافق صاحب الحساب، على تقديم، إذا وعندما يطلب منه ذلك، أي معلومات إضافية وتنفيذ وتوقيع تلك المستندات المتعلقة به شخصياً وبملاكه المنتفعين التي قد تكون مطلوبة بشكل معقول من قبل البنك لتحديد أهلية صاحب الحساب لممارسة الأعمال مع البنك والتحقق من دقة إمدادات و ضمانات وتعهدات صاحب الحساب الواردة في هذا الملحق أو بغرض الالتزام بأي قانون أو قاعدة أو نظام أو أمر أو عقوبة قد يخضع إليها البنك أو قد يختار الالتزام بها طوعاً.

8-10 يقر ويوافق صاحب الحساب بموجبه على أن البنك قد يصبح مطالباً بالالتزام أو قد يلتزم طوعاً بقانون الإمتثال الضريبي الأمريكي ٢٠١٠ («الفاتكا») وأي قوانين و/أو أنظمة أخرى (محلية أو خلافه) مطبقة بغرض تطبيق قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي في دولة الإمارات العربية المتحدة (ويطلق عليها مجتمعة «نظام قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي»). وفي هذه الحالة، قد يكون البنك مطالباً بموافاة وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة («وزارة المالية») بمعلومات خاصة بصاحب الحساب أو أي حسابات محتفظ بها بواسطة صاحب الحساب أو معلومات تتعلق بأي أموال و/أو استثمارات يحتفظ بالبنك بها بالنيابة عن صاحب الحساب. ويوافق صاحب الحساب بموجبه بصفة نهائية لا رجعة عنها على الإفصاح عن أي من تلك المعلومات دون الرجوع إلى صاحب الحساب أو توجيه أي إشعار إليه.

9-10 يوافق صاحب الحساب بموجبه على أن البنك، كجزء من التزامه بنظام قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي («الفاتكا»)، يجوز أن يكون مطالباً أو أن يختار طوعاً تقديم تقارير و/أو معلومات سنوية إلى وزارة المالية بخصوص صاحب الحساب وحسابات صاحب الحساب و/أو أي أموال أو استثمارات محتفظ بها لدى البنك. ويوافق صاحب الحساب بموجبه، بصفة نهائية لا رجعة عنها على تقديم تلك التقارير و/أو المعلومات إلى وزارة المالية دون الرجوع إلى صاحب الحساب أو توجيه أي إشعار إليه.

10-10 يوافق صاحب الحساب بموجبه على أنه كجزء من التزامه بنظام قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي («الفاتكا»)، قد يكون البنك مطالباً بإجتياز ضرائب على أي دفعات تشكل مصدراً للدخل في الولايات المتحدة الأمريكية وأيضاً على إجمالي عوائد مبيعات الأوراق المالية التي تشكل مصدراً للدخل في الولايات المتحدة الأمريكية ويوافق صاحب الحساب على أنه يجوز للبنك تحويل أي من تلك المبالغ مباشرة إلى وزارة المالية. ويوافق صاحب الحساب على أن البنك لا يتحمل أي مسؤولية عن تحديد أي أموال أو حسابات أو استثمارات على أنها تشكل مصدراً للدخل في الولايات المتحدة الأمريكية وأن أي قرار يصدر بأي طريقة كانت بهذا الشأن عن البنك أو مسؤوليه أو موظفيه أو وكلائه أو من يتنازل اليهم يصبح نهائياً وملزماً لصاحب الحساب.

11-10 يوافق صاحب الحساب على أنه لا يحق للعميل الرجوع على البنك بأي خسائر و/أو أضرار و/أو التزامات مهما كانت قد تنشأ نتيجة للالتزام بنظام قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي («الفاتكا») أو نتيجة للالتزام بالبنك بالقوانين والداستير والأوامر والعقوبات و/أو الأنظمة الخاصة بأي منطقة اختصاص قضائي أخرى أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو سلطة تنظيمية سواء كانت داخل أو خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.

12-10 يوافق ويتعهد صاحب الحساب بموجبه على تعويض البنك، إلى أقصى حد مسموح به قانوناً بموجب القانون المطبق، عن كافة الخسائر و/أو الأضرار و/أو الالتزامات الناشئة أو الناتجة عن التزام البنك بنظام قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي («الفاتكا») أو بالأنظمة بصرف النظر عن سبب أي من تلك الخسائر و/أو الأضرار و/أو الالتزامات.

- ١-١١ تشغيل الحساب / الحسابات وكافة المنتجات والخدمات التي قد يتم تقديمها بواسطة البنك الى صاحب الحساب وهذه الأحكام والشروط تخضع إلى وتفسر وفقاً لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة وقوانين الإمارة المعنية المحتفظ بالحساب فيها. وبما أن جميع المعاملات ذات طبيعة تجارية، فإن أحكام القانون المدني لدولة الإمارات العربية المتحدة لا تنطبق على الحساب والمنتجات والخدمات الأخرى التي قد يقدمها البنك إلى صاحب الحساب أو هذه الأحكام والشروط أو أي معاملات ناشئة عنها.
- ٢-١١ يكون للمحاكم المدنية في كل إمارة معنية والمحاكم المدنية الإتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة ومحاكم مركز دبي المالي العالمي (بما فيها على سبيل المثال لا الحصر هيئة المطالبات الصغيرة لدى مركز دبي المالي العالمي) الإختصاص القضائي غير الحصري للنظر في كافة الأمور الناشئة بموجب هذه الأحكام والشروط إلا انه يكون للبنك الحق في رفع الدعاوى أمام أي محكمة ذات إختصاص قضائي يخضع لها صاحب الحساب أو أصول صاحب الحساب.
- ٣-١١ يخضع صاحب الحساب بصفة نهائية لا رجعة عنها الى الإختصاص القضائي لمحاكم مركز دبي المالي العالمي ويتنازل عن أي إعتراض على نظر أي نزاع قد ينشأ عن أو فيما يتعلق بهذه الأحكام والشروط أمام محاكم مركز دبي المالي العالمي على أساس أن تلك المحاكم جهة غير مناسبة له.
- ٤-١١ يؤول البند ١١ هذا لمصلحة البنك فقط. ولا يكون البنك ممنوعاً من إتخاذ أي إجراءات قانونية تتعلق بأي نزاع مع صاحب الحساب في أي منطقة إختصاص قضائي أخرى (ولتفادي اللبس، يتضمن ذلك أي منطقة إختصاص قضائي قد يكون (أو كان) صاحب الحساب مسجلاً أو مشهوراً أو مقيماً فيها). وإلى الحد المسموح به قانوناً، يجوز للبنك رفع أو إصدار أو بدء أو متابعة أي إجراءات متزامنة في أي عدد من مناطق الإختصاص القضائي دون تحديد.